



# صندوق النقد الدولي

التقرير الفُطري رقم 17/318  
الصادر عن صندوق النقد الدولي

## المملكة العربية السعودية

### تقييم استقرار النظام المالي

سبتمبر 2017

أعد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي تقرير تقييم استقرار النظام المالي عن المملكة العربية السعودية ليصبح وثيقة مرجعية تركز عليها مشاورات الصندوق الدورية مع هذا البلد العضو. ويستند التقرير إلى المعلومات المتوافرة وقت استكماله في 17 يوليو 2017.

يمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services  
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090  
هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: [publications@imf.org](mailto:publications@imf.org) إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة

## المملكة العربية السعودية

### تقييم استقرار النظام المالي

17 يوليو 2017

اعتمد هذا التقرير  
جيمس مورزنيك  
وعاصم حسين

أعدت هذا التقرير  
إدارة الأسواق النقدية  
والرأسمالية

يستند هذا التقرير إلى عمل بعثة برنامج تقييم القطاع المالي التي زارت المملكة العربية السعودية في نوفمبر-ديسمبر 2016 وفبراير 2017. ونوقشت نتائج برنامج تقييم القطاع المالي مع السلطات خلال بعثة مشاورات المادة الرابعة في مايو 2017. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن برنامج تقييم القطاع المالي في <http://imf.org/external/np/fsap/fssa.aspx>

- ترأس فريق برنامج تقييم القطاع المالي ديميتري ديميكاس (صندوق النقد الدولي) وأبايومي ألوود (البنك الدولي) وضم الفريق مصطفى سيد (نائب رئيس البعثة، صندوق النقد الدولي)، وبييترو كاليس (نائب رئيس البعثة، البنك الدولي)، وعبد الله الحسن، ونبيل بن لطيفة، وعبدالله هارون، وبيتر لوهوموس، وكين مياجوما، ودان نبيرغ، ويونهي زاو (جميعهم من صندوق النقد الدولي)، ومايكل ديزي، وأرتو كوفانين (خبراء صندوق النقد الدولي)؛ وجيان بودو، وزامير إقبال، وأندريس مارتينيز، وأندري ميلبوتين، وإيندو راغافان، ومارك شريف، وغادة طعيمة، وإيغور زوكاردي (جميعهم من البنك الدولي)، وبول مورغاثرويد (خبير البنك الدولي). وقدمت إدارة الشؤون القانونية لصندوق النقد الدولي دعماً من المقرر.
- والتقت البعثة بمحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) معالي الدكتور الخلفي ونائب المحافظ معالي الأستاذ الفريح؛ ونائب وزير المالية معالي الدكتور البازعي ووكيل وزير المالية سعادة الدكتور التركي، ونائب رئيس هيئة السوق المالية معالي الأستاذ القويز؛ فضلاً على كبار موظفي مؤسسة النقد العربي السعودي، والوزارات الحكومية، وهيئة السوق المالية، والبنوك التجارية وشركات التدقيق، ومؤسسات الإقراض المتخصصة وصناديق الاستثمار وغيرهم.
- وتعمل برامج تقييم القطاع المالي على تقييم استقرار النظام المالي ككل وليس استقرار المؤسسات الفردية. وهي تهدف إلى مساعدة البلدان على تحديد المصادر الرئيسية للمخاطر النظامية في القطاع المالي وتنفيذ السياسات لتعزيز قدرته على الصمود أمام الصدمات والعدوى. ولا تغطي برامج تقييم القطاع المالي فئات معينة من المخاطر التي تؤثر على المؤسسات المالية، مثل المخاطر التشغيلية أو القانونية، أو المخاطر المتعلقة بالاحتيال.
- وأعد هذا التقرير كل من ديميتري ديميكاس ومصطفى سيد بمساهمات من أعضاء فريق برنامج تقييم القطاع المالي في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الصفحة	المحتويات
3	مسرد المصطلحات
4	ملخص واف
7	خلفية
10	المخاطر والقدرة على الصمود
14	ألف - قدرة النظام المصرفي على الصمود
17	باء - السيولة النظامية
18	إطار سياسة الاستقرار المالي
18	ألف - سياسة السلامة الاحترازية الكلية
19	باء - الرقابة المصرفية
23	شبكات الأمان المالي
25	القضايا الإنمائية
	<b>الأشكال البيانية</b>
8	1- هيكل النظام المالي
11	2- مؤشرات السلامة المالية
12	3- مقارنة مؤشرات السلامة المالية بين البلدان وتكوين الميزانيات العمومية للبنوك
13	4- مؤشرات الأوضاع الاقتصادية الكلية والمالية
14	5- أسعار الفائدة الآجلة قصيرة الأجل، وأسعار النفط، والإجراءات الرسمية الرئيسية
16	6- السيناريوهان الأساسي والسلبى لاختبارات القدرة على تحمل ضغوط الملاءة
16	7- نتائج السيناريو السلبى لاختبارات الضغط
17	8- نسبة تغطية السيولة باستخدام المعدلات القياسية والمعززة للتدفق النقدي الخارج
	<b>الجدول</b>
6	1- التوصيات الرئيسية لبرنامج تقييم القطاع المالي
27	2- مؤشرات اقتصادية مختارة، 2013-2018
28	3- هيكل النظام المالي
29	4- مؤشرات السلامة المالية
30	5- حالة التوصيات الرئيسية لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام 2011
31	6- مشورة بشأن سياسات القطاع المالي المقدمة خلال بعثات مشاورات المادة الرابعة في الفترة الأخيرة
32	7- مصفوفة تقييم المخاطر
33	8- أدوات السلامة الاحترازية الكلية للقطاع المصرفي
	<b>الملحق</b>
34	1- مصفوفة القدرة على تحمل الضغوط من أعلى إلى أسفل للقطاع المصرفي: مخاطر الملاءة والسيولة

## مسرد المصطلحات

ADF	Agricultural Development Fund	صندوق التنمية الزراعية
AML/CFT	Anti-Money Laundering/Combating the Financing of Terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
BCBS	Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية
BCL	Banking Control Law	نظام مراقبة البنوك
BCP	Basel Core Principles for Effective Banking Supervision	مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة
CAR	Capital Adequacy Ratio	نسبة كفاية رأس المال
CDD	Customer Due Diligence	العناية الواجبة في التحقق من هوية العملاء
CEDA	Council of Economic and Development Affairs	مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية
CMA	Capital Markets Authority	هيئة السوق المالية
CP	Core Principle (Basel)	المبادئ الأساسية (بازل)
DPF	Deposit Protection Fund	صندوق حماية الودائع
DRL	Draft Resolution Law	مشروع نظام تسوية الأوضاع
DSTI	Debt Service to Income Ratio	نسبة خدمة الدين إلى الدخل
ELA	Emergency Liquidity Assistance	توفير السيولة في حالات الطوارئ
EWS	Early Warning System	نظام الإنذار المبكر
FATF	Financial Action Task Force	فرقة العمل للإجراءات المصرفية
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
FSC	Financial Stability Committee	لجنة الاستقرار المالي
FSI	Financial Soundness Indicator	مؤشر السلامة المالية
FSSA	Financial System Stability Assessment	تقييم استقرار النظام المالي
GDP	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IFSB	Islamic Financial Services Board	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
LCR	Liquidity Coverage Ratio	نسبة تغطية السيولة
LDR	Loan-to-Deposit Ratio	نسبة القروض إلى الودائع
LTV	Loan-to-Value	القروض إلى القيمة
MoF	Ministry of Finance	وزارة المالية
MoU	Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم
NFSC	National Financial Stability Committee	اللجنة الوطنية للاستقرار المالي
NGO	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
NPL	Nonperforming Loan	قرض متعثر
NSFR	Net Stable Funding Ratio	نسبة صافي التمويل المستقر
NTP	National Transformation Program	برنامج التحول الوطني
PIF	Public Investment Fund	صندوق الاستثمارات العامة
REDF	Real Estate Development Fund	صندوق التنمية العقارية
REPO	Repurchase Agreement	اتفاق إعادة الشراء
SAIBOR	Saudi Arabian Interbank Offer Rate	سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية
SAMA	Saudi Arabian Monetary Authority	مؤسسة النقد العربي السعودي
SAR	Saudi Arabian Riyal	الريال السعودي
SCI	Specialized Credit Institutions	مؤسسات الإقراض المتخصصة
SDB	Social Development Bank	بنك التنمية الاجتماعية
SIDF	Saudi Industrial Development Fund	صندوق التنمية الصناعية السعودي
SME	Small and Medium-size Enterprise	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
SMEA	Small and Medium-size Enterprise Authority	الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
WEO	World Economic Outlook	آفاق الاقتصاد العالمي

## ملخص واف

نُفذ برنامج تقييم القطاع المالي في أعقاب صدمة كبيرة تعرض لها الاقتصاد السعودي، ولا تزال انعكاساتها ملموسة رغم استجابة السياسات الحاسمة. وخلال الفترة 2015-2016، أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع حاد في الإيرادات النفطية. وتم تخفيض الإنفاق الحكومي وتأخرت المدفوعات لبعض الموردين، مما زاد من الآثار الانكماشية على الاقتصاد. وقد أدت هذه التطورات، إلى جانب الارتفاع الحاد في الاقتراض الحكومي المحلي، إلى تضيق السيولة في النظام المصرفي. وضخت مؤسسة النقد العربي السعودي سيولة وخففت النسبة الاحترازية للإقراض إلى الودائع لدى البنوك. وكانت هذه التدابير فعالة، ومع تسديد المتأخرات الحكومية، بدأت الأوضاع في النظام المصرفي تعود إلى حالتها الطبيعية بحلول نهاية عام 2016.

وفي الوقت نفسه، تعيد الإصلاحات الرئيسية تشكيل بيئة القطاع المالي المحلي، مما يخلق فرصاً وتحديات جديدة أمام الشركات المالية.

- ومن أجل موازنة الأوضاع في المملكة العربية السعودية مع جدول أعمال الإصلاحات التنظيمية العالمية، نفذت السلطات عدداً من الإصلاحات الرئيسية. وتشمل هذه الإصلاحات تنفيذ اتفاقية بازل الثالثة في عام 2013، واتخاذ خطوات نحو تعزيز الرقابة القائمة على المخاطر من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي؛ ونشر مؤسسة النقد العربي السعودي لتقارير الاستقرار المالي؛ وتطبيق نظام التأمين على الودائع؛ وتشكيل اللجنة الوطنية للاستقرار المالي؛ وإعداد مشروع نظام تسوية الأوضاع يتوافق بشكل عام مع السمات الرئيسية لتسوية أوضاع البنوك على نحو فعال التي وضعها مجلس الاستقرار المالي.

- وأدت تجربة 2015-2016 إلى إجراء مراجعة أساسية للهيكل الاقتصادي للمملكة العربية السعودية وإطار سياساتها الاقتصادية. وكشفت الحكومة في عام 2016 عن "رؤية 2030" الجريئة وبرنامج التحول الوطني الخمسي الأكثر تفصيلاً بهدف الحد من اعتماد الاقتصاد على النفط، وضبط أوضاع الموارد العامة وإعادة هيكلتها، وتطوير السوق المالية المحلية، وتعزيز القطاع الخاص غير النفطي، وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

**البنوك - جوهر النظام المالي السعودي - لا تزال لديها سيولة وقدرة على الصمود.** فتظهر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أن معظم البنوك، بما في ذلك جميع البنوك المؤثرة على النظام المالي، ستتمكن من مواصلة العمل وتغطية رأس المال الإلزامي في حالة حدوث صدمات اقتصادية حادة إضافية، تتسم بانخفاض كبير في أسعار النفط دون المستويات الحالية. وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بالسيولة في الفترة الأخيرة، ستكون جميع البنوك قادرة أيضاً على مواجهة الصدمات السلبية الأخرى في السيولة.

وعلى الرغم من ذلك، سيتعين إجراء تعديلات على استراتيجيات التمويل في البنوك وإطار إدارة السيولة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي في ظل التغيرات الهيكلية في أوضاع السيولة. فالنموذج القائم لأكثر من عقد من الزمن الذي تعتمد فيه البنوك بشكل حصري تقريباً على الودائع المحلية للتمويل وعلى مؤسسة النقد العربي السعودي لسحب السيولة الزائدة المزمّنة تعرض لضغوط خلال الفترة 2015-2016. وإدراكاً بأن أوضاع السيولة قد تكون أكثر توازناً في المستقبل، تقوم مؤسسة النقد العربي

السعودي بإعادة تقييم إطارها لإدارة السيولة. وينبغي أن تشمل الإصلاحات وضع إطار يدعم سعر الصرف المربوط، ويساعد مؤسسة النقد العربي السعودي على تحقيق الموازنة بين أسعار الفائدة في السوق وأهداف سياستها؛ ووضع نماذج للتعويض بالسيولة؛ وتركيز التدخلات في سوق المال على عمليات السيولة العادية قصيرة الأجل، والابتعاد عن الطرق غير التنافسية لتخصيص السيولة؛ واقتصار التسهيلات الدائمة على أجل الاستحقاق لليلة واحدة؛ واشتراط ضمانات لجميع حالات الإقراض للبنوك التجارية.

**وينبغي تنفيذ جدول أعمال السلطات الطموح لتحسين الرقابة الاحترازية الكلية والجزئية على القطاع المالي تنفيذًا كاملاً، وفي بعض الحالات تعزيزه ومواصلة تحسينه.**

- فقد أحرز تقدم كبير في وضع إطار حديث لسياسة السلامة الاحترازية الكلية حيث عملت اللجنة الوطنية للاستقرار المالي كجهة تنسيقية وأدت مؤسسة النقد العربي السعودي دوراً مركزياً في وضع سياسة الاستقرار المالي وسياسة السلامة الاحترازية الكلية، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى العمل لسد الفجوات في البيانات وتحسين مجموعة أدوات السلامة الاحترازية الكلية.
- واتخذت مؤسسة النقد العربي السعودي خطوات رئيسية لتعزيز الرقابة الاحترازية على البنوك، بما يتسق مع أفضل الممارسات. وينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات لتحديث التشريع الأساسي الذي ينظم الرقابة المصرفية وإزالة أوجه عدم الاتساق فيه ليتواءم تماماً مع المعايير الدولية؛ وتوحيد ونشر جميع تعميمات مؤسسة النقد العربي السعودي؛ ووضع ونشر معايير الترخيص القائمة للبنوك؛ وتوفير توجيه للبنوك لتعزيز تقديم التقارير الاحترازية المتعلقة بالمنتجات الإسلامية؛ وتعزيز المنهج الرقابي (من خلال جملة أمور منها تحسين عملية تحديد درجات المخاطر، وتحقيق موازنة أفضل بين التخطيط الرقابي وأنماط مخاطر البنوك، وتعزيز توثيق عملية فحص القروض)؛ وتعزيز الرقابة على القروض المعاد جدولتها وتمويلها وتصنيفها؛ وتحسين ترتيبات التعاون عبر الحدود.

ويمثل مشروع نظام تسوية الأوضاع خطوة رئيسية نحو إدخال إطار حديث لتسوية الأوضاع يتواءم على نطاق واسع مع السمات الرئيسية التي وضعها مجلس الاستقرار المالي، ولكن هناك مجالات للتحسين. فينبغي توسيع نطاق مشروع القانون ليشمل جميع البنوك في النظام المصرفي؛ ويتعين توسيع نطاق ترتيبات التدخل المبكر للبنوك المتعثرة، وكذلك ترتيبات التمويل في حالة تسوية الأوضاع، وتحديد شكل أوضح؛ ومن الممكن أن يمثل وضع إطار رسمي لتوفير السيولة في حالات الطوارئ أداة تكميلية مفيدة للإطار الجديد لإدارة السيولة؛ وعلى المدى المتوسط، يمكن أن يؤدي صندوق حماية الودائع دوراً معززاً في تسوية أوضاع البنوك.

ويمكن أن تؤدي التدخلات في المجالات الإنمائية الرئيسية إلى تعزيز عملية الوساطة المالية وأن تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية طويلة الأجل للسلطات. وقد حدد فريق البنك الدولي الأولويات التالية:

- تحسين إمكانية حصول قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال استراتيجية نمو شاملة تضعها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت حديثاً؛ وتوسيع نطاق عملية جمع البيانات؛ وزيادة تنوع خيارات التمويل من البنوك وغير البنوك.

- وتعزيز حوكمة وأداء مؤسسات الائتمان المتخصصة من خلال جملة أمور من بينها تشديد الرقابة وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمحاسبية وتقديم التقارير بشكل منظم.
- والاستفادة من التقدم الكبير المحرز حتى الآن، واتخاذ خطوات لمواصلة تطوير أسواق المال المحلية من خلال إطار قانوني حديث لإدارة الديون؛ وتبسيط عملية الإصدار العام للسندات والـصكوك وقيدها؛ وتعزيز إطار الضمان للمعاملات المضمونة؛ وتحسين إطار حقوق الدائنين والمدنيين وتسوية المنازعات؛ وضمان التنسيق بين مختلف مبادرات تمويل الإسكان.

الجدول 1 - برنامج تقييم القطاع المالي في المملكة العربية السعودية: التوصيات الرئيسية	
التوصيات الرئيسية	
الإطار الزمني <sup>1</sup>	التوصيات والهيئة المسؤولة عن التنفيذ
	<b>الرقابة المصرفية</b>
متوسط الأجل	تحديث الميثاق المصرفي ونظام مراقبة البنوك بغرض محو أي أحكام متضاربة أو متكررة، وإلغاء المادة 21 بشأن صلاحيات وزير المالية والاقتصاد الوطني التي تخول له، في أحوال استثنائية، إعفاء أي بنك من تطبيق أحكام هذا النظام [الحكومة ومؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	تدوين ونشر جميع التعميمات التشريعية المصرفية، واستبعاد التعميمات التي نُبِحت. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	تعزيز المنهج الرقابي من خلال تحسين آليات تحديد مخاطر البنوك وتقييم الرقابة عليها، وتحقيق الاتساق بين عملية التخطيط الرقابي وأنماط مخاطر البنوك، وتطوير آليات توثيق عملية فحص القروض. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	إعداد دليل بشأن إصدار تراخيص البنوك ونشر مبادئ توجيهية بشأن ترخيص البنوك. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	توفير توجيهات للبنوك بشأن ربط أنماط المخاطر للمنتجات الإسلامية بإطار اتفاقية بازل. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	اعتماد مشروع القواعد التنظيمية بشأن تصنيف القروض وضمان تقديم تقارير منتظمة وشاملة عن حجم القروض التي أعيدت جدولتها وأعيدت هيكلتها. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	إلزام البنوك بوضع سياسات وإجراءات رسمية لعمليات إعادة جدولة القروض وإعادة تمويلها وإعادة هيكلتها، وتقديم إقرارات احترازية عنها. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال إبرام مذكرات تفاهم مع جهات تنظيمية أجنبية. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
	<b>إدارة السيولة</b>
متوسط الأجل	وضع إطار لإعداد تنبؤات السيولة لتوجيه عمليات أسواق المال. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
	<b>شبكات الأمان المالي</b>
قصير الأجل	اعتماد وتنفيذ مشروع نظام تسوية الأوضاع. [الحكومة، ومؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	وضع إطار لمساعدات السيولة الطارئة. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	وضع إطار زمني لسداد مدفوعات صندوق حماية الودائع وضمان توافر خط تمويل احتياطي. [وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي]
	<b>سياسة السلامة الاحترازية الكلية</b>
قصير الأجل	توسيع نطاق تعريف نسبة خدمة الدين إلى الدخل الوارد في اللوائح بحيث يتضمن جميع أنواع الدين والدخل، على النحو الذي تنظر فيه حالياً مؤسسة النقد العربي السعودي. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
متوسط الأجل	تعزيز آليات جمع واستخدام بيانات قطاعات الأسر والشركات والعقارات. [الحكومة، ومؤسسة النقد العربي السعودي]
	<sup>1</sup> الإطار الزمني قصير الأجل يمتد حتى عامين، والإطار الزمني متوسط الأجل من عامين إلى خمسة أعوام.

## 1- نُفذ برنامج تقييم القطاع المالي في أعقاب صدمة كبيرة تعرض لها الاقتصاد والنظام المالي السعوديين، ولا تزال انعكاساتها ملموسة.

- أدى انخفاض حاد في أسعار النفط في أواخر عام 2014 إلى تحول الحساب الجاري من فائض قدره نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي في نفس العام (وحتى أعلى في السنوات السابقة) إلى عجز قدره 8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وإلى انخفاض الإيرادات النفطية الحكومية بمقدار النصف تقريبا. واستجابة لزيادة عجز المالية العامة من 3.4% في عام 2014 إلى ما يقرب من 16% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، اتخذت الحكومة خطوات خلال الفترة 2015-2016 لزيادة الإيرادات غير النفطية وخفض النفقات، وتأخير بعض المدفوعات للموردين، مما أدى إلى إضعاف النشاط في الاقتصاد غير النفطي (الجدول 2). وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة إصلاحات واسعة النطاق متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة، وللمساعدة في تمويل عجز المالية العامة، جمعت 10 مليارات دولار أمريكي من خلال قرض مصرفي دولي مجمع في إبريل 2016 وأصدرت سندات دولية بقيمة 17.5 مليار دولار أمريكي، في شهر أكتوبر 2016، وهو رقم قياسي بالنسبة للأسواق الصاعدة، و9 مليارات دولار أمريكي من صكوك إسلامية في إبريل 2017.

- وعلى الرغم من الاحتياطات الوقائية الكبيرة التي تتيحها السياسات في المملكة العربية السعودية (مستوى دين عام منخفض في البداية وصافي أصول أجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي تقدر بنحو 529 مليار دولار أمريكي، أو 30 شهرا من الواردات في نهاية عام 2016)، أدى تدهور وضع المالية العامة والشواغل إزاء الآفاق المالية إلى تخفيض التصنيف السيادي من قبل وكالتين من وكالات التصنيف الرئيسية الثلاث.

- ولا تزال مخاطر حدوث تطورات سلبية مرتفعة. فتشير أسواق العقود المستقبلية والتنبؤات المجمع إلى أن أسعار النفط ستبقى بالقرب من المستويات الحالية، في حين أن الطاقة الزائدة ومخاطر حدوث تطورات سلبية للنمو العالمي تخلفان حالة من عدم اليقين الكبير. وباستثناء حدوث زيادة حادة في أسعار النفط العالمية، ستظل الحاجة إلى مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات تؤثر تأثيرا سلبيا على النمو غير النفطي المحلي على المدى المتوسط.

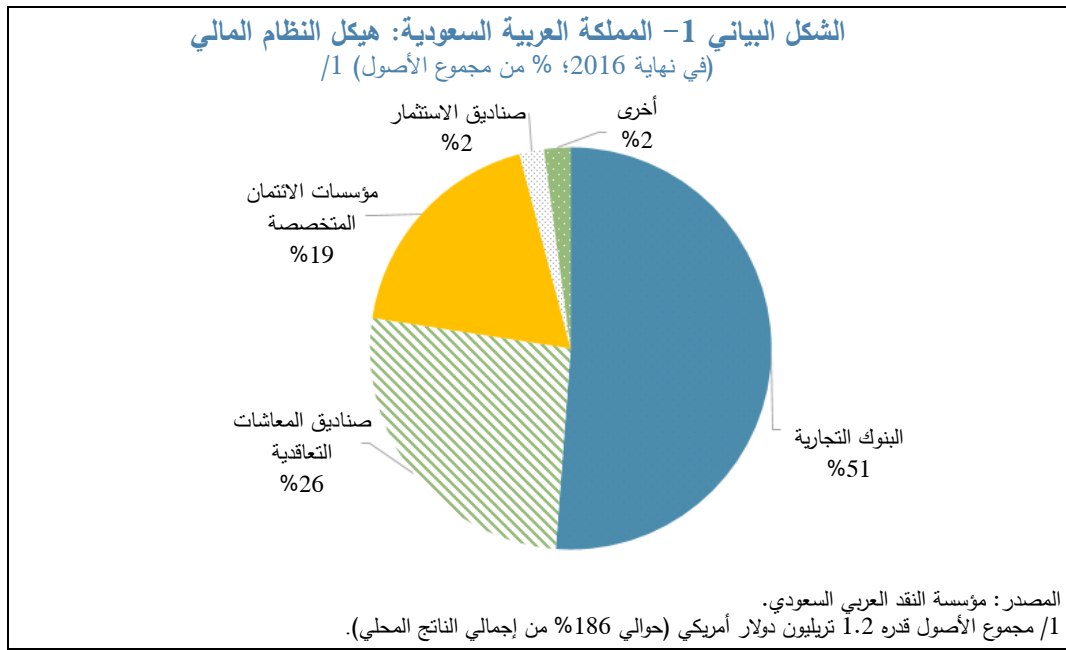
- وإدراكا للتحديات المشار إليها أعلاه، كشفت الحكومة في عام 2016 عن خطة طموحة بعنوان "رؤية 2030" وبرنامج خمسي للتحول الوطني أكثر تفصيلا يركز على الحد من اعتماد الاقتصاد على النفط؛ وترشيد وتعزيز كفاءة الإنفاق العام؛ وزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال ضرائب ورسوم جديدة؛ وتشجيع مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي والعمالة، بما في ذلك من خلال تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة والإصلاحات الهيكلية التي تعزز النمو؛ وزيادة ملكية المنازل؛ وتحويل المملكة العربية السعودية إلى مركز تجاري وتمويلي إقليمي. وتشمل هذه الخطة أيضا بيع حصة صغيرة من شركة أرامكو، وهي شركة النفط الوطنية، وتحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى صندوق للثروة السيادية.

- ولا تزال السلطات ملتزمة التزاما قويا بنظام سعر الصرف المربوط بالدولار الأمريكي القائم منذ أمد طويل، والذي يؤدي إلى ارتكاز السياسة النقدية بشكل رئيسي عند النهاية القصيرة من منحنى العائد من خلال ربط سعر الفائدة الأساسي الرئيسي لمؤسسة النقد العربي السعودي بأسعار الفائدة الأمريكية. وفي هذا الإطار، تهدف إدارة السيولة لمؤسسة النقد العربي السعودي أساسا إلى تحقيق استقرار معدلات الفائدة قصيرة الأجل مع تحرك الطرف الأطول لمنحنى العائد بحرية أكبر استجابة لتغير أوضاع السيولة المحلية.



2- والبنوك هي جوهر النظام المالي السعودي.

- بأصول تبلغ حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي (186% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية عام 2016، يضم القطاع المالي 24 بنكا تجاريا (51% من المجموع)؛ وصناديق المعاشات التقاعدية (26%)؛ وخمس مؤسسات إقراض متخصصة (لا تتلقى الودائع) تقدم قروضا إنمائية متوسطة وطويلة الأجل للصناعة والزراعة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والعقارات (19%)<sup>1</sup>؛ وصناديق الاستثمار (2%)؛ والمؤسسات المالية الأخرى، بما فيها شركات التأمين (2%) (الشكل البياني 1 والجدول 3). وتعتبر أسواق المال المحلية صغيرة نسبيا: تزيد رسملة سوق الأسهم قليلا عن 54% من إجمالي الناتج المحلي ويبلغ حجم سوق السندات حوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي. وتشكل البنوك المحلية الاثنتي عشرة - التي تمتلك الهيئات الحكومية أو صناديق المعاشات التقاعدية معظم أسهم أربع منها - 97% من أصول النظام المصرفي. وتتألف البقية من 12 بنكا أجنبيا.



- وتتبع البنوك نموذج أعمال بسيطاً، يتمثل أساساً في القيام بدور الوساطة بين إيداعات القطاع الخاص (73% من مجموع الخصوم) لإقراض الشركات (43% من مجموع الأصول) والأسر (19%). ومن بين قروض الأسر، لا تمثل قروض الرهن العقاري سوى ربع مجموع القروض، بينما تمثل القروض المتبقية قروض المستهلكين وبطاقات الائتمان. والانكشاف المباشر للحكومة محدود (6% من الأصول).
- والنظام المالي موجه محلياً، وهناك روابط ضعيفة نسبياً عبر الحدود، على النحو الذي تشير إليه بيانات وضع الاستثمار الدولي والإحصاءات المصرفية لبنك التسويات الدولية. ويعد انكشاف البنوك للتمويل والإقراض عبر الحدود محدوداً ومتنوفاً إقليمياً، حيث يمثل هذا الأخير أقل من 15% من أصول النظام المصرفي.

<sup>1</sup> هذه الصناديق هي صندوق التنمية الصناعية السعودي الذي يمول المشروعات الصناعية؛ وصندوق الاستثمارات العامة الذي يمول المشروعات الصناعية الحكومية والخاصة الكبيرة؛ وصندوق التنمية العقارية الذي يمول العقارات السكنية والتجارية للأفراد والشركات؛ وبنك التنمية الاجتماعية الذي يقدم قروضاً بدون فوائد للأعمال التجارية والمهن الصغيرة والناشئة؛ وصندوق التنمية الزراعية الذي يمول المزارعين والمشروعات الزراعية.

### 3- وتعرضت البنوك السعودية لتأثيرات معاكسة خلال الفترة 2015-2016، غير أن الأثر كان محدودا بسبب ما لديها من احتياطات وقائية قوية.

- وعلى الرغم من شدة الصدمة الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2015-2016، لم تزد القروض المتعثرة إلا زيادة طفيفة (من 1.1% في نهاية عام 2014 إلى 1.4% في الربع الرابع من عام 2016 - الشكل البياني 2)، مما يعكس الجودة العالية لحافظة القروض، والممارسة القائمة منذ أمد طويل والمتمثلة في شطب القروض المعدومة بسرعة (ما يصل إلى ثلث أرصدة القروض المتعثرة في بعض السنوات)<sup>2</sup>، وإعادة جدولة أو إعادة هيكلة بعض القروض الاستهلاكية والعقارية للعملاء المتضررين من تخفيضات الأجور والبدلات الحكومية في عام 2016، بناء على توجيه من مؤسسة النقد العربي السعودي (انظر أدناه). ولا توجد معلومات شاملة عن حجم القروض التي أعيدت جدولتها وأعيدت هيكلتها، ولكن تشير تقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن هذه القروض ضئيلة.
- وانخفض صافي دخل البنوك نتيجة ارتفاع تكاليف المخصصات، وإن ظلت البنوك تحقق أرباحا، مما يعكس استمرار ارتفاع هوامش الفائدة الصافية وإيرادات الرسوم الثابتة نسبيا (الجدول 4 والشكل البياني 2).<sup>3</sup>
- وظلت مؤشرات الملاءة والاحتياطات الوقائية للمخصصات المبلغ عنها قوية خلال الفترة 2015-2016، بما في ذلك مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة المتأثرة بتطورات اقتصادية كلية مماثلة (الشكل البياني 3). وفي الربع الرابع من عام 2016، بلغ مجموع نسبة رأس المال التنظيمي للنظام المصرفي 19.5%، وكان التباين بين البنوك صغيرا، وأشارت التقديرات إلى أن نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (غير مبلغ عنها) بلغت 17.5% (الجدول 4). وبالفعل، رفعت البنوك احتياطاتها الرأسمالية وتغطيت مخصصات القروض المتعثرة، حيث ارتفعت مخصصات القروض المتعثرة إلى 177% بحلول نهاية عام 2016.
- وكان أبرز أثر للانكماش الاقتصادي على البنوك يتعلق بالتمويل والسيولة. فابتداء من أواخر عام 2014، بدأت الشركات والأسر والهيئات الحكومية في سحب ودائعها لدى البنوك لتغطية احتياجاتها من التدفقات النقدية وشراء الأوراق المالية الحكومية الصادرة لتمويل عجز المالية العامة. وفي الفترة من منتصف إلى أواخر عام 2016، انخفضت الودائع المصرفية بشكل حاد، في حين استمر الإقراض في التوسع. وأدى ذلك إلى انخفاض يبلغ ما يقرب من ثلثي السيولة الزائدة للبنوك لدى البنك المركزي، وزيادة نسب القروض إلى الودائع لدى البنوك، وارتفاع أسعار الفائدة بين البنوك على النحو الذي ينعكس في سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية لمدة 3 أشهر (الشكل البياني 4).

4- واتخذت السلطات عدة خطوات لتخفيف الضغوط المباشرة الواقعة على البنوك. ونظرا لعدم وجود سوق معاملات متطورة بين البنوك ونقص مصادر التمويل الأخرى، تعتمد البنوك بشكل رئيسي على مؤسسة النقد العربي السعودي لإدارة السيولة من خلال اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس وأذون مؤسسة النقد العربي السعودي.<sup>4</sup> وللمساعدة في تخفيف أوضاع السيولة، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بما يلي: (1) تخفيف القيود التنظيمية على نسبة القروض إلى الودائع لدى البنوك

<sup>2</sup> استنادا إلى تقارير نهاية العام التي قدمتها البنوك الفردية حتى نهاية عام 2015. والمتوسط التاريخي يقرب من 20%.

<sup>3</sup> كانت هوامش الفائدة الصافية مرتفعة ومستقرة نسبيا نتيجة عدم حصول جزء كبير من الودائع على فائدة (للامتثال للمبادئ الإسلامية) وارتفاع نسبة القروض ذات الفائدة المتغيرة، التي تسمح بتمرير زيادات تكاليف التمويل في البنوك بسرعة إلى العملاء.

<sup>4</sup> كانت مؤسسة النقد العربي السعودي تستخدم في الماضي أيضا التغييرات في نسب الاحتياطات النقدية لإدارة السيولة في النظام المصرفي، ولكن استُخدمت هذه الأداة أقل في السنوات الأخيرة نظرا لأن نسب الاحتياطات النقدية المقومة بالريال والعملة الأجنبية ظلت دون تغيير منذ عام 2008.

من 85% إلى 90%؛ و(2) تحويل أموال وودائع الجهات الحكومية، التي يبلغ مجموعها 32 مليار ريال سعودي (حوالي 1.5% من إجمالي الناتج المحلي)، إلى البنوك التجارية في يونيو وسبتمبر 2016؛ و(3) تمديد فترة تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، من ليلة واحدة إلى ثلاثة أشهر؛ و(4) إصدار توجيهات للبنوك لإعادة جدولة القروض الاستهلاكية والعقارية بعد أن قامت الحكومة بخفض بدلات بعض موظفي الخدمة المدنية. وبالإضافة إلى ذلك، ومع بدء الحكومة في دفع متأخرات للموردين في أكتوبر 2016، عادت أوضاع السيولة إلى حالتها الطبيعية وتراجعت أسعار الفائدة (الشكل البياني 5). وبحلول نهاية عام 2016، استقرت الودائع المصرفية.

**5- وبالتوازي مع ذلك، واصلت السلطات تنفيذ إصلاحات كبيرة في القطاع المالي.** فمذ برنامج تقييم القطاع المالي لعام 2011، نفذت السلطات إطار اتفاقية بازل الثالثة بشأن رأس المال والسيولة وأحرزت تقدماً في العديد من التوصيات الأخرى (الجدول 5)؛ وعززت إطار اختبار القدرة على تحمل الضغوط، بدعم من المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق؛ وطبقت نظام الإنذار المبكر؛ ووضعت حدوداً على الانكشافات الكبيرة للبنوك؛ واستحدثت قانوناً بشأن سداد المدفوعات؛ وأنشأت لجنة تحقيق الاستقرار المالي رفيعة المستوى في مؤسسة النقد العربي السعودي وتم تكليفها بإجراء تحليل للسلامة الاحترازية الكلية ودعم عمل اللجنة الوطنية للاستقرار المالي. وفي عام 2015، بدأت السلطات فتح سوق الأوراق المالية تدريجياً أمام الاستثمار الأجنبي من خلال السماح للمؤسسات المالية الكبيرة بشراء أسهم غير مسيطرة في الشركات السعودية المدرجة في البورصات.

**6- والمنتجات والخدمات الإسلامية منتشرة على نطاق واسع ولكن السلطات لا تميز بين مختلف أنواع المؤسسات في منهجها الاحترازي.** وتمثل المنتجات الإسلامية حوالي نصف أصول النظام المصرفي، حيث تقدم بعض البنوك هذه المنتجات حصرياً، وتقدم بنوك أخرى مزيجاً منها. غير أن مؤسسة النقد العربي السعودي لا تميز بين الأنواع المختلفة من البنوك وتطبق نفس معايير بازل الاحترازية على الجميع.

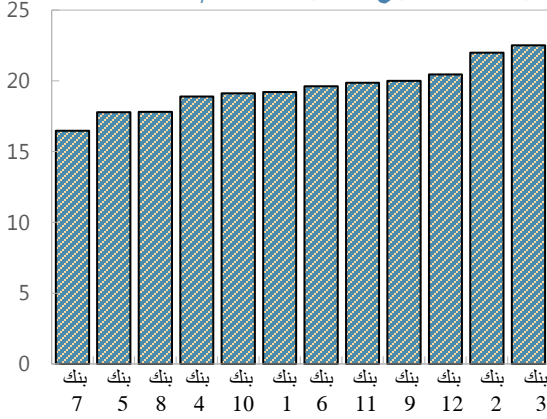
## المخاطر والقدرة على الصمود

**7- إن تقلبات أسعار النفط هي موطن الضعف الرئيسي للاقتصاد السعودي، ومن ثم قطاعه المالي.** ومن شأن التباطؤ المطول في النمو العالمي الذي يخفض أسعار النفط أن يضع ضغوطاً إضافية على الموارد العامة ويضعف الميزانيات العمومية للشركات والأسر، ويقوض تمويل البنوك، ويضعف جودة الأصول والربحية. ومن المخاطر الأخرى هي زيادة المخاطر الجغرافية-السياسية أو الاضطرابات الأمنية الإقليمية التي قد تدفع عملاء البنوك إلى سحب الودائع وتتسبب في تضيق حاد للسيولة في النظام المصرفي، كما حدث خلال حرب الخليج عام 1990 (انظر مصفوفة تقييم المخاطر، الجدول 7). وعلى المدى الطويل، هناك مخاطر أخرى تواجه الاقتصاد السعودي تتعلق بقدرة على تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الحكومية وتقليل اعتماد الاقتصاد والموارد العامة على النفط، وتعزيز نمو القطاع غير النفطي.

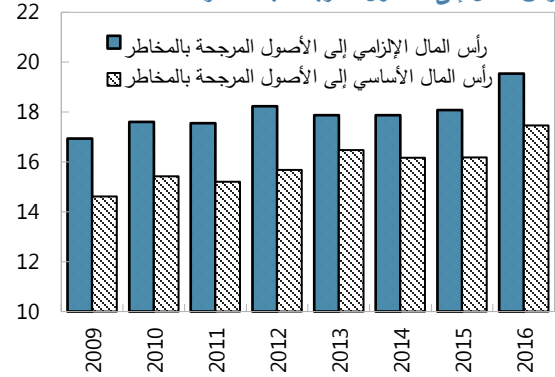
## الشكل البياني 2- المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية

(في نهاية 2016 أو أحدث البيانات المتاحة؛ %)

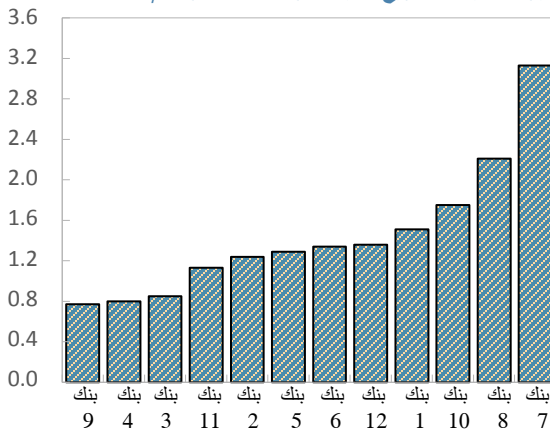
أكبر 12 بنكا: توزيع نسبة رأس المال /1



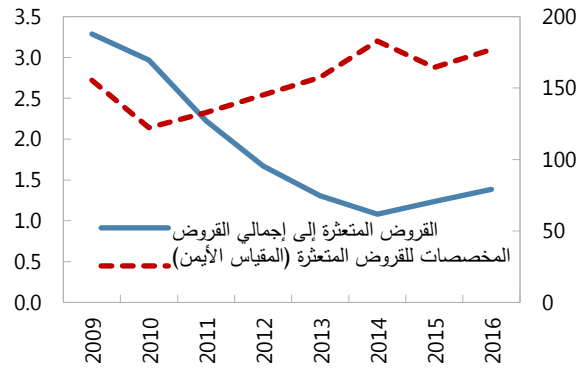
رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر



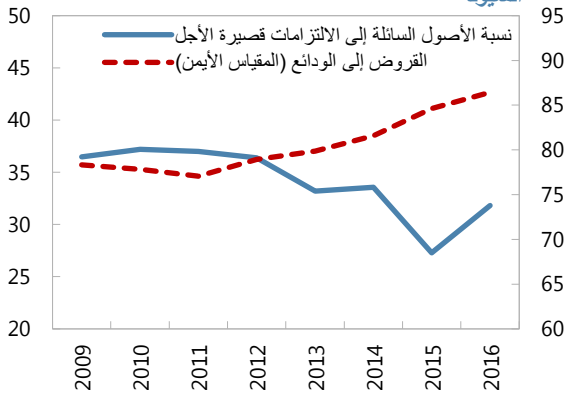
أكبر 12 بنكا: توزيع نسبة القروض المتعثرة /1



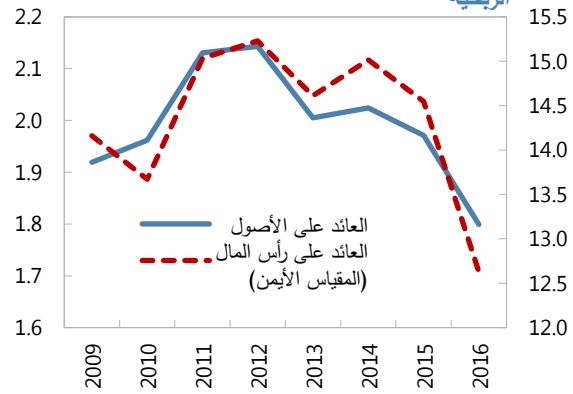
جودة الأصول



السيولة



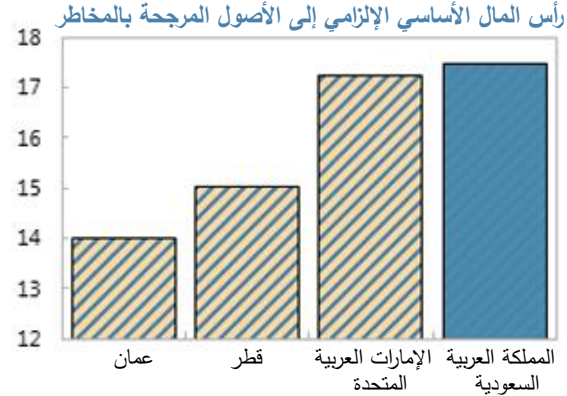
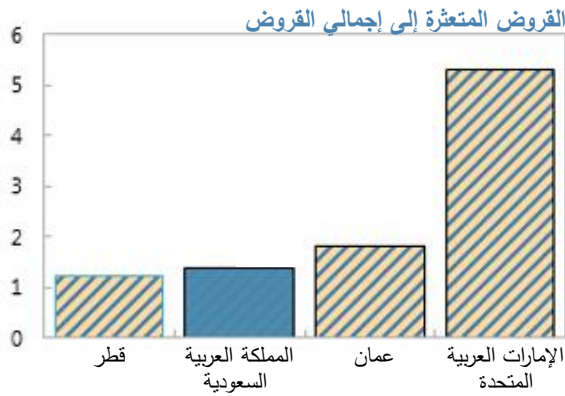
الربحية



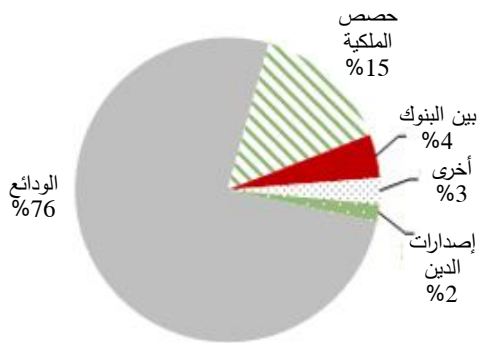
المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي، ومؤسسة FitchConnect، وقاعدة بيانات مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي.

1/ البنوك مرتبة حسب الأصول (الأكبر البنك 1 والأصغر البنك 12).

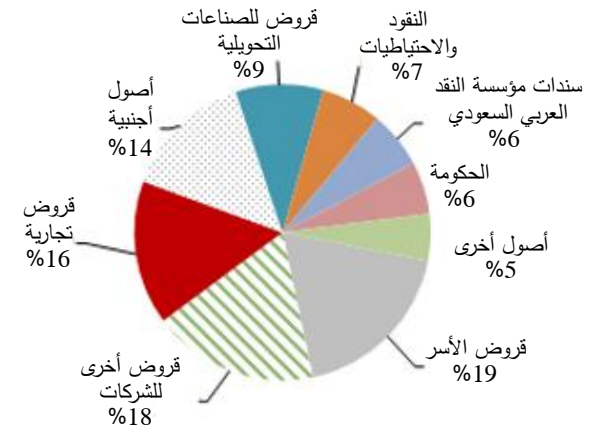
الشكل البياني 3- المملكة العربية السعودية: مقارنة مؤشرات السلامة المالية بين البلدان وتكوين الميزانيات العمومية للبنوك (في نهاية 2016 أو أحدث البيانات المتاحة؛ %)



هيكل التزامات البنوك

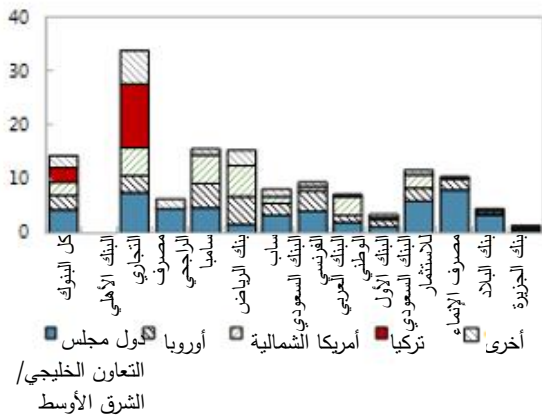


هيكل أصول البنوك

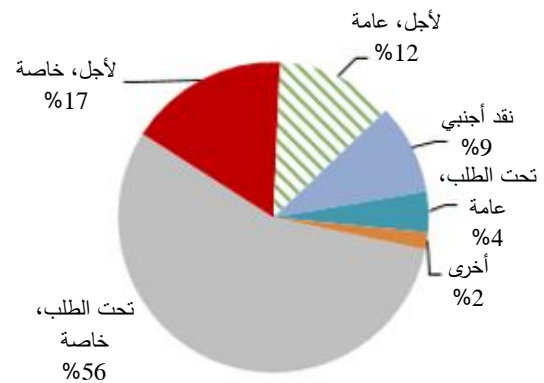


انكشافات البنوك عبر الحدود

(% من المجموع)



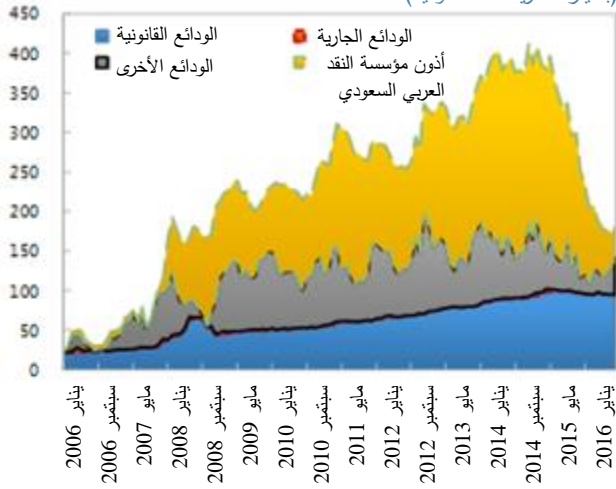
هيكل الودائع لدى البنوك



المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي، والبنوك المركزية الوطنية، وقاعدة بيانات مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي، و Bankscope، وتقديرات الخبراء.

الشكل البياني 4- المملكة العربية السعودية: مؤشرات الأوضاع الاقتصادية الكلية والمالية

اتجاهات السيولة لدى البنوك  
(بمليارات الريالات السعودية)



التضخم ونمو النقود

(% على أساس سنوي مقارن)



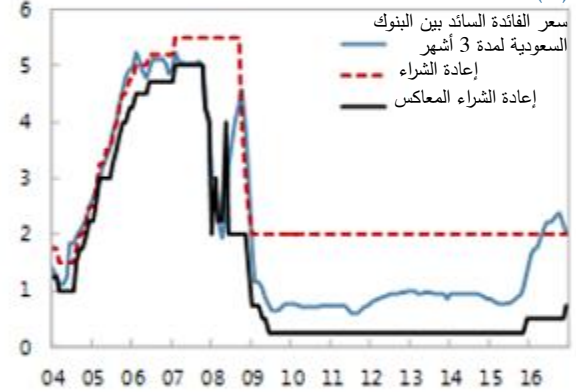
نمو الائتمان المقدم من البنوك إلى القطاع الخاص والودائع

(% على أساس سنوي مقارن)



أسعار الفائدة الأساسية وفي سوق المال

(%)

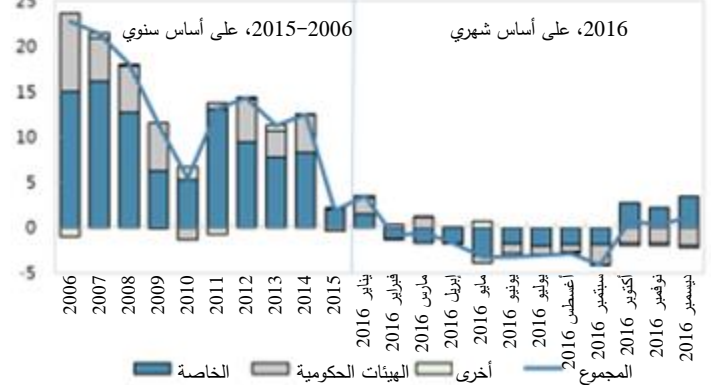


حيازات البنوك من السندات الحكومية



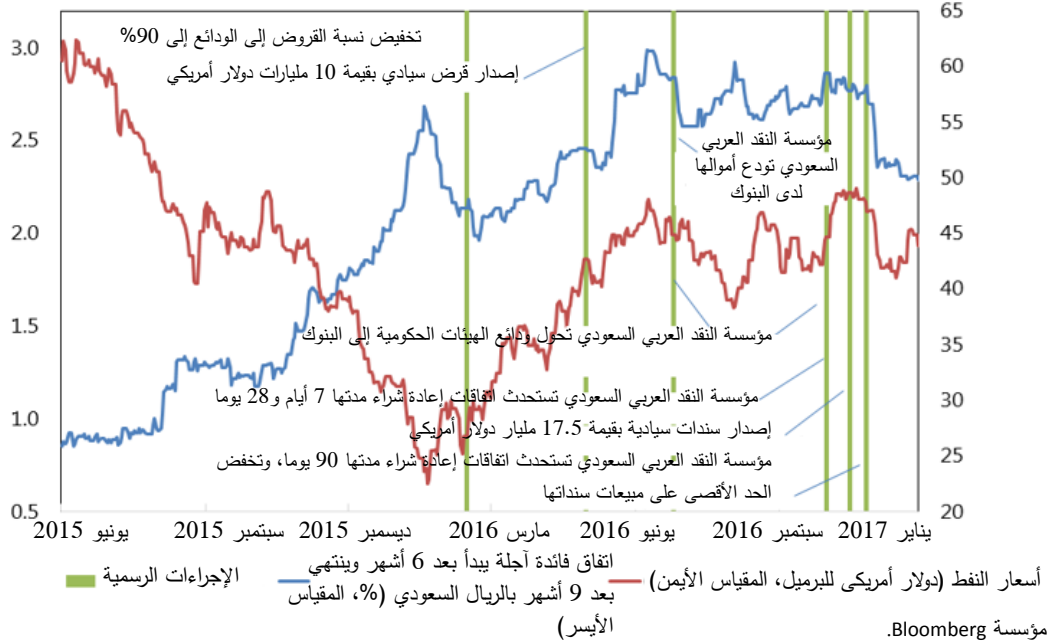
مساهمة وداائع البنوك في النمو حسب النوع

(% على أساس سنوي مقارن)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

الشكل البياني 5- المملكة العربية السعودية: أسعار الفائدة الآجلة قصيرة الأجل، وأسعار النفط، والإجراءات الرسمية الرئيسية



المصدر: مؤسسة Bloomberg.

#### ألف - قدرة النظام المصرفي على الصمود

8- تم تقييم الأثر المحتمل لهذه المخاطر على النظام المصرفي السعودي باستخدام مجموعة من اختبارات الملاءة والسيولة. واستندت الاختبارات إلى بيانات الميزانيات العمومية في ديسمبر 2016 وشملت جميع البنوك المحلية الاثنتي عشرة التي تشكل 97% من أصول النظام المصرفي. ونظرا لانكشاف المحدود عبر الحدود، لم يغط التحليل التداعيات عبر الحدود.

- اختبارات الملاءة - بما في ذلك اختبارات الاقتصاد الكلي القائمة على السيناريوهات وصددمات العامل الواحد - ركزت أساسا على مخاطر الائتمان على مدى ثلاثة سنوات. واستندت إلى المنهج الموحد لاتفاقية بازل واستخدمت الحدود الدنيا الإلزامية لرأس المال حسبما وردت في اتفاقية بازل الثالثة والتي تم تطبيقها بالكامل تدريجيا، باعتبارها أدنى المعدلات المقبولة. وتم وضع سيناريوهين للاقتصاد الكلي: ففي السيناريو الأساسي، تتبع أسعار النفط ونمو إجمالي الناتج المحلي التوقعات الواردة في عدد إبريل 2017 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن الصندوق؛ وفي السيناريو السلبي، من المفترض أن تنخفض أسعار النفط دون التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بخطأ تنبؤات قدره انحرافين معياريين، مع ما يصاحب ذلك من أثر كبير على إجمالي الناتج المحلي وجودة أصول البنوك (للاطلاع على التفاصيل، راجع الشكل البياني 6 ومصفوفة اختبار القدرة على تحمل الضغوط في الملحق الأول).

- ولجعل السيناريو السلبي أكثر حدة، من المفترض أن تتوقف البنوك السعودية عن ممارسة شطب القروض المعدومة بسرعة (تم توقع القروض المتعثرة على أساس ما قبل الشطب). ونتيجة لذلك، قفزت القروض المتعثرة في السيناريو السلبي من 1.4% في نهاية عام 2016 إلى 12% في نهاية عام 2019 (الشكل البياني 6)، وهي زيادة صغيرة مقارنة بتلك التي شهدتها المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-2016، وهي أعلى بمقدار عدة أضعاف مقارنة بالبلدان الأخرى المنتجة للنفط (أنغولا ونيجيريا وروسيا) في ظل ظروف مماثلة. ويعتبر هذا الافتراض متطرفا: في الواقع، حتى إذا انخفضت وتيرة شطب القروض في حالة حدوث صدمة متجددة، من المرجح أن ترتفع القروض المتعثرة بأقل من ذلك بكثير.

- واستُخدمت تحليلات للحساسية بعامل واحد لتقدير أثر تركيز الائتمان وأسعار الفائدة على الملاءة المصرفية. وبما يتسق مع القواعد التنظيمية المحلية وشكل البيانات المبلغ عنها، لم يتم التمييز بين البنوك "الهبينة" التي تقدم مزيجا من المنتجات التقليدية والإسلامية والبنوك التي تقدم المنتجات الإسلامية حصرا.
- وأجرت اختبارات السيولة تقييما للأثر قصير الأجل للصدمات الاقتصادية الكلية أو المخاطر الأخرى التي تم تحديدها في مصفوفة تقييم المخاطر المتعلقة بالسيولة المصرفية. وقد استند اختبار منهما إلى نسبة تغطية السيولة لمدة 30 يوما المنصوص عليها في اتفاقية بازل الثالثة، والتي أصبحت أكثر صرامة بسبب افتراض ارتفاع معدلات التدفق النقدي الخارج. وركز الاختبار الآخر على عدم التوافق المحتمل بين أجل التدفقات النقدية الخارجة من البنوك والتدفقات النقدية الداخلة إليها المعرضة لضغوط على مدى ستة أشهر، من أجل تحديد الفجوات التمويلية التي يمكن أن تنشأ و/أو تستمر بعد أفق نسبة تغطية السيولة البالغ 30 يوما.

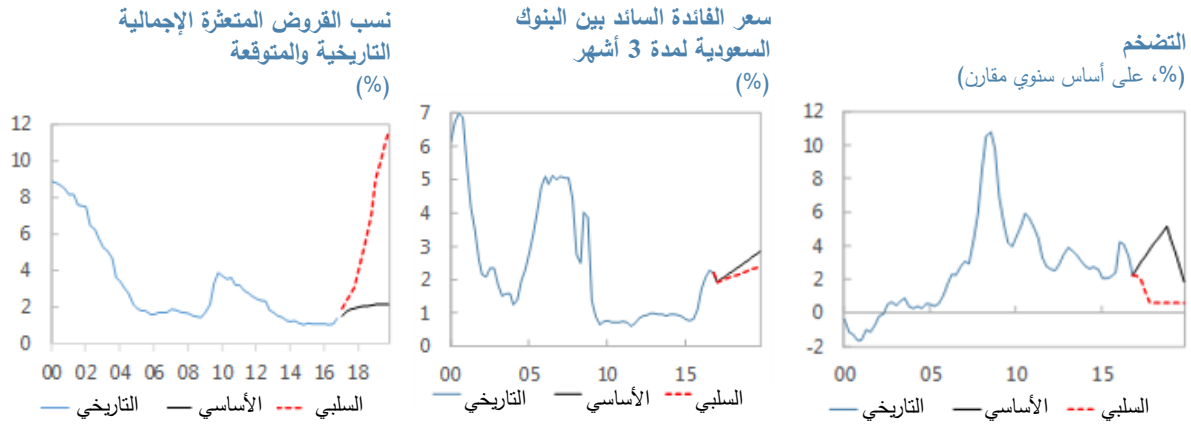
#### 9- وتشير نتائج اختبار الملاءة إلى أن النظام المصرفي قادر على الصمود أمام الصدمات الشديدة.

- ففي السيناريو الأساسي، تتجاوز جميع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك الحد الأدنى الإلزامي خلال فترة التوقعات. وفي السيناريو السلبي، تتخفض نسبة كفاية رأس المال الكلية للنظام المصرفي بحوالي نقطتين مئويتين، ولكن لا تزال 10 بنوك من بين 12 بنكا، بما في ذلك جميع البنوك الست المؤثرة على النظام المالي، تقي بالحد الأدنى الإلزامي (الشكل البياني 7). وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجموع نقص رأس المال للبنكين غير المؤثرين على النظام المالي اللذين لا يجتازان الاختبار ليس كبيرا، حيث يبلغ حوالي 0.03% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2016، ولا يظهر سوى في العام الأخير (2019) من أفق الاختبار البالغ ثلاث سنوات.
- وتشير اختبارات الحساسية ذات العامل الواحد إلى أن النظام المصرفي يواجه مخاطر تركيز ائتماني محدودة في المقارنة بين البلدان. وعلى الرغم من أن تخلف أكبر ثلاثة مقترضين (غير سياديين) لكل بنك عن السداد، على افتراض عدم استرداد أي مبلغ، سيؤدي إلى انخفاض إجمالي نسبة كفاية رأس المال في النظام المصرفي ككل بمقدار 7 نقاط مئوية، وسيؤدي إلى وصول تسعة بنوك إلى دون الحد الأدنى الإلزامي، وإلى نقص إجمالي في رأس المال قدره 1.8% من إجمالي الناتج المحلي، فإن البنوك في المملكة العربية السعودية أكثر قدرة على الصمود أمام هذه المخاطر مقارنة ببنوك البلدان الأخرى التي جرى تحليلها في الآونة الأخيرة ضمن برامج تقييم القطاع المالي بسبب الاحتياطات الوقائية الأولية القوية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن افتراض عدم استرداد أي مبالغ - وهو افتراض شائع الاستخدام في برامج تقييم القطاع المالي، نظرا لعدم اليقين بشأن قيمة الضمانات في فترات الضغوط - يعتبر افتراضا شديدا الصرامة: يؤدي افتراض معدلات استرداد قريبة من المتوسط التاريخي في المملكة العربية السعودية إلى تراجع انخفاض نسبة كفاية رأس المال إلى نقطتين مئويتين، ويغطي النقص في رأس المال.

- #### 10- والنظام المصرفي قادر على الصمود أيضا أمام صدمات السيولة. ففي نهاية عام 2016، كانت جميع البنوك تقي بنسبة تغطية السيولة المنصوص عليها في اتفاقية بازل الثالثة وتجتاز اختبار عدم توافق آجال الاستحقاق، نتيجة حيازاتها الكبيرة من الأصول السائلة. وسجل بنكان فائضا في التدفقات النقدية ولم تتراجع حيازاتهما من الأصول. كما تجتاز جميع البنوك اختبار نسبة تغطية السيولة الأكثر صرامة (التي تكون فيها ارتفاع معدلات التدفق النقدي الخارج أعلى بنسبة 20% عن تلك المفترضة في معادلة اتفاقية بازل الثالثة) (الشكل البياني 8).



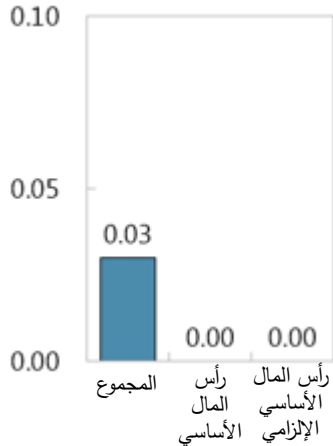
الشكل البياني 6- المملكة العربية السعودية: السيناريوهان الأساسي والسلبى لاختبارات القدرة على تحمل ضغوط الملاءة



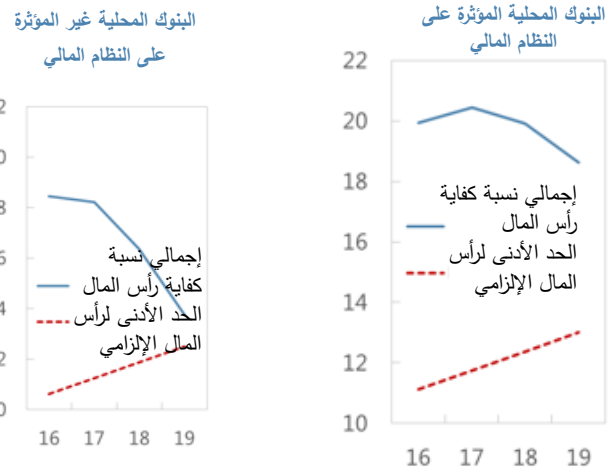
المصدر: مؤسسة Heaver وتقديرات خبراء الصندوق.

الشكل البياني 7- المملكة العربية السعودية: نتائج السيناريو السلبى لاختبارات الضغط

العجز الرأسمالي في عام 2019  
(% من إجمالي الناتج المحلي)



إجمالي نسبة كفاية رأس المال والحد الأدنى الإلزامي لرأس المال (%)

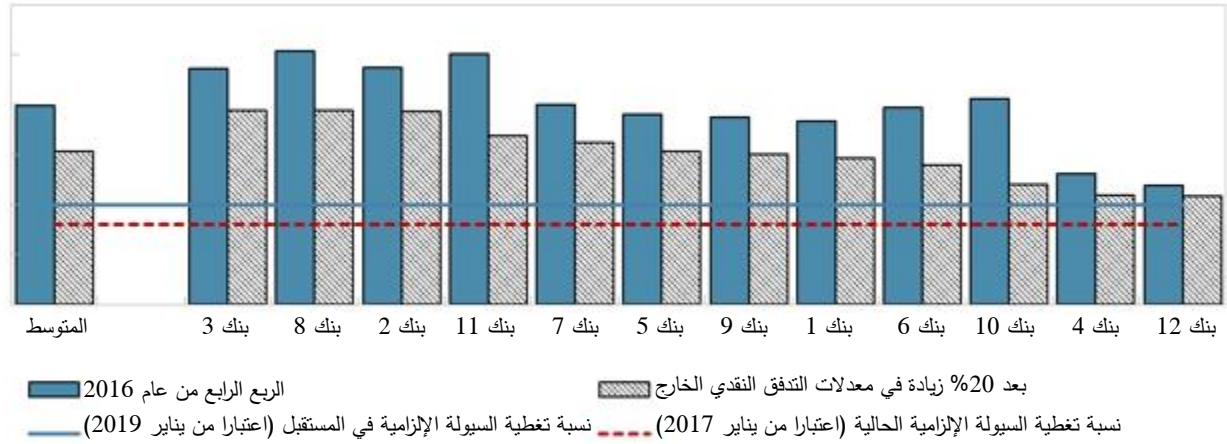


المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

الشكل البياني 8- المملكة العربية السعودية: نسبة تغطية السيولة باستخدام المعدلات القياسية والمعززة للتدفق النقدي

الخارج<sup>1</sup>

(النتائج للبنوك الفردية؛ %)



المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

1/ الحد الأقصى للمعدلات المعززة للتدفق النقدي الخارج قدره 100%، وهو أعلى بمقدار 20% عن الصيغة القياسية لاتفاقية بازل الثالثة.

## باء- السيولة النظامية

**11- على الرغم من قدرة البنوك الفردية على الصمود أمام صدمات السيولة الشديدة كما تبين من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، فإن الأداء الكفء لسوق المال يعد عنصراً أساسياً من عناصر القدرة النظامية على الصمود. فهو يسمح بتخصيص السيولة بكفاءة لأجزاء النظام المالي الأكثر قدرة على توجيهها إلى الاقتصاد الحقيقي؛ وينقل معلومات عن أوضاع السوق إلى المشاركين وصناع السياسات؛ ويوفر أساساً لمنحى عائد يراعي السوق؛ ويتيح الانتقال الفعال للسياسة النقدية. وعندما تتعطل أي من هذه الوظائف، لا تتخفف كفاءة الوساطة المالية فحسب، ولكن من المحتمل أن تؤدي التقلبات المفرطة إلى تقويض الاستقرار. وعلى الرغم من أن تطورات السيولة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-2016 لم تصل إلى هذه المرحلة، إلا أنها شددت على الحاجة إلى تحسين إطار إدارة السيولة.**

**12- وكشفت تجربة الفترة 2015-2016 عن مواطن ضعف في أداء سوق السيولة السعودية وفي استراتيجيات التمويل في البنوك. وبسبب التاريخ الطويل لفائض السيولة في النظام المصرفي، كانت إدارة السيولة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي موجهة في معظمها نحو استيعاب السيولة، في حين لم تتطور بشكل كامل الأدوات القائمة على السوق لضخ أو إعادة توزيع السيولة في النظام. وبالمثل، لم تطور البنوك سوقاً فعالة للمعاملة بينها (الالتزامات بين البنوك أقل من 4% من إجمالي التزامات البنوك)، ولا تعكس أسعار الفائدة السائدة بين البنوك بشكل كامل أوضاع السيولة الفعلية. ونظراً لأن البنوك السعودية تعتمد أساساً على الودائع المحلية لتمويل الإقراض (الودائع الأجنبية والتمويل بالجملة محدودة، ولم تتطور أسواق المال والأسواق الثانوية المحلية بشكل كامل)، فقد واجهت البنوك تحديات في إدارة التحولات المفاجئة في الودائع التي ظهرت في الفترة 2015-2016. وقد أدى ذلك إلى زيادة التقلبات في السيولة في سوق المعاملات بين البنوك.**

**13-** وبالنظر إلى أنه من المرجح أن تكون أوضاع السيولة الأكثر توازنا هي القاعدة في المستقبل، فإن مؤسسة النقد العربي السعودي بصدده تعزيز إطارها لإدارة السيولة. واستنادا إلى التجربة الأخيرة، بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي بالفعل في إعادة تقييم منهجها، وأتاح برنامج تقييم القطاع المالي فرصة لمناقشة العناصر الرئيسية لإطار معزز. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للإطار الجديد في الحد من تقلب أسعار الفائدة: وسيدعم ذلك أيضا ربط سعر الصرف، لأن تحسن استقرار أسعار الفائدة في أسواق المال سيقفل من الانحرافات عن سعر الفائدة على الدولار الأمريكي السائد بين بنوك لندن وبالتالي الضغوط في سوق المعاملات الآجلة للعملة. وتتمثل أولويتان رئيسيتان في هذا الصدد في وضع:

- مجموعة أدوات للتدخلات القائمة على السوق التي تركز على أجل الاستحقاق المنتظم الثابت. فينبغي أن تجرى عمليات إدارة السيولة الرئيسية أسبوعيا وبأجل استحقاق ثابت، بهدف تحسين استقرار أسعار الفائدة في سوق المال حول نطاق التدخل. ويمكن إجراء عمليات ضبط قصيرة الأجل وعمليات لإدارة السيولة الهيكلية متوسطة الأجل حسب الحاجة. وبمجرد وضع الإطار الجديد، ينبغي أن تقتصر التسهيلات الدائمة على آجال الاستحقاق لليلة واحدة. وينبغي أن تزيل مؤسسة النقد العربي السعودي بشكل تدريجي استخدام الوسائل غير التنافسية لتخصيص السيولة (مثل تخصيص الودائع) وتخصيص الموارد المالية من خلال مناقصة مفتوحة فقط مقابل ضمانات.
- إطار للتنبؤ بالسيولة. فمن شأن إطار رسمي للتنبؤ بالسيولة أن يؤدي دورا حاسما في دعم عمليات إدارة السيولة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.<sup>5</sup> وفي هذه الأثناء، ومع تطور القدرة على التنبؤ، يمكن أن تواصل مؤسسة النقد العربي السعودي الممارسة الحالية المتمثلة في متابعة مجموعة من المؤشرات لتوجيه عمليات السيولة لديها.

## إطار سياسة الاستقرار المالي

**14-** هناك موجة من الإصلاحات التي تعمل على تحويل وتحديث الإطار العام لسياسة الاستقرار المالي، بما في ذلك البنين المؤسسي لسياسة السلامة الاحترازية الكلية والرقابة الاحترازية الجزئية. وتماشيا مع جدول أعمال الإصلاحات المالية العالمية، اتخذت السلطات السعودية خطوات رئيسية لمواءمة إطار سياسة الاستقرار المالي وشبكات الأمان المالي - التي تناقش في القسم التالي - مع أفضل الممارسات الدولية. ويعد الهدف من "رؤية 2030" المتمثل في تحويل المملكة العربية السعودية إلى مركز تمويل إقليمي حافزا إضافيا للإصلاح. ولم يكن من الممكن إجراء تقييم كامل للإطار الجديد، نظرا لأن سجل معظم هذه الإصلاحات قصير نسبيا ولا يزال التنفيذ جاريا في بعض المجالات. وبدلا من ذلك، ركزت المناقشات التي دارت خلال برنامج تقييم القطاع المالي على المجالات التي يمكن فيها تعزيز هذه الإصلاحات ومواصلة تحسينها.

### ألف- سياسة السلامة الاحترازية الكلية

**15-** يمكن أن تؤدي سياسة السلامة الاحترازية الكلية دورا مهما في ضمان الاستقرار المالي. فيمكن أن تكمل السياسة النقدية المقيدة في حالة المملكة العربية السعودية بسبب ركيزة سعر الصرف. وقد طبقت مؤسسة النقد العربي السعودي في

<sup>5</sup> بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي بالفعل وضع إطار للتنبؤ بالسيولة بمساعدة فنية من الصندوق.

الماضي مجموعة متنوعة من التدابير لمواجهة المخاطر النظامية من دون إطار رسمي: وتضمنت هذه التدابير حدودا على نسبة خدمة الدين إلى الدخل ونسبة القروض إلى القيمة للمقترضين ومتطلبات إلزامية لنسب القروض إلى الودائع، والانتكشاف لمخاطر الطرف الآخر، واحتياطات رأس المال الوقائية، والمخصصات الديناميكية، والاحتياطات المعاكسة للاتجاهات الدورية لدى البنوك (الجدول 8). وأبرز برنامج تقييم القطاع المالي الأخير المنفذ في عام 2011، وكذلك استعراض الأقران لمجلس الاستقرار المالي في عام 2015، الحاجة إلى منهج رسمي وأكثر شفافية للإطارين المؤسسي والتشغيلي.

**16- ومنذ برنامج تقييم القطاع المالي الأخير، أحرزت السلطات تقدما كبيرا في هذا المجال.** وتشتمل الإنجازات الرئيسية على ما يلي: (1) جعل الاستقرار المالي هدفا صريحا وتكليفا لمؤسسة النقد العربي السعودي في الوثيقة الاستراتيجية للمؤسسة؛ و(2) تشكيل اللجنة الوطنية للاستقرار المالي المكونة من مؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية ووزارة المالية لتنسيق القرارات المتعلقة بسياسة السلامة الاحترازية الكلية؛<sup>6</sup> و(3) إنشاء لجنة الاستقرار المالي داخل مؤسسة النقد العربي السعودي، وشعبة دعم الاستقرار المالي لمتابعة المخاطر النظامية؛ و(4) وضع نظام للإنذار المبكر؛ و(5) نشر تقرير الاستقرار المالي السنوي من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي؛ و(6) الشروع في إجراء اختبارات منتظمة للقدرة على تحمل الضغوط معنية بالملاءة والسيولة لدى البنوك.

**17- ومع ذلك، هناك مجال لزيادة تعزيز إطار السياسات.** وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تقوم السلطات بما يلي:

- تعزيز جمع البيانات في قطاعات الشركات والأسر والعقارات واستخدامها. فمن شأن تعزيز جمع الإحصاءات - مثل مؤشرات أسعار العقارات التي بدأت في يناير 2017 - وتحليل الميزانيات العمومية والأرباح الخاصة بالأسر والشركات أن يساعد في تحديد مواطن الضعف في خدمة الدين لدى بعض فئات الدخل أو القطاعات أو الصناعات ويساعد في معايرة التدابير. ويمكن أن يقوم نظام الإنذار المبكر القائم بمتابعة هذه البيانات بشكل مفيد فور توافرها.
- ومواصلة مراجعة تعاريف بعض التدابير القائمة. فينبغي أن تشتمل حدود خدمة الدين إلى الدخل بالنسبة للمقترضين الأفراد على إجمالي خدمة الدين للائتمان الذي يتم الحصول عليه من المؤسسات المالية المختلفة ولأنواع القروض المختلفة (الاستهلاكية والرهن العقاري وما إلى ذلك)، وهو ما يتماشى مع نسبة أعباء الديون التي تنتظر فيها حاليا مؤسسة النقد العربي السعودي.

## باء- الرقابة المصرفية

**18- ركز برنامج تقييم القطاع المالي على الرقابة الاحترازية للبنوك، نظرا لحجمها المهيمن في النظام المالي السعودي.** وقد أجرى البرنامج تقييما مركزا، باستخدام نسخة عام 2012 من المبادئ الأساسية لاتفاقية بازل للرقابة المصرفية الفعالة كنقطة مرجعية. وتم اختيار مجالات التركيز ذات الاهتمام الخاص على أساس نتائج التقييم السابق القائم على تلك المبادئ خلال برنامج تقييم القطاع المالي لعام 2011، وبرنامج تقييم الاتساق التنظيمي الأخير الذي اضطلعت به لجنة اتفاقية بازل المعنية

<sup>6</sup> يمكن أن يعمل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وهو هيئة رفيعة المستوى أوسع نطاقا بتمثيل من عدة وزارات، كمركز للتنسيق بين مجموعة أوسع من صناعات السياسات، إذا لزم الأمر.

بالرقابة المصرفية. وشمل ذلك مسؤوليات واستقلالية مؤسسة النقد العربي السعودي؛ وترخيص البنوك؛ والمنهج الرقابي؛ والإجراء التصحيحي؛ ومخاطر الائتمان؛ والرقابة الموحدة؛ والعلاقات بين بلد المنشأ والبلد المضيف؛ وحوكمة الشركات؛ وإدارة المخاطر؛ ورأس المال؛ والكشف عن البيانات.

**19- ونظر التقييم في التحديات الفريدة لإدارة المخاطر التي تواجه البنوك التي تقدم منتجات إسلامية.** فتمتلك المملكة العربية السعودية نظاماً مختلطاً، تعمل فيه البنوك الإسلامية (التي تقدم منتجات إسلامية فقط على جانبي الميزانية العمومية) جنباً إلى جنب مع البنوك "الهجينة" التي تقدم كل من المنتجات الإسلامية والتقليدية. وتشرف مؤسسة النقد العربي السعودي على جميع البنوك بموجب إطار اتفاقية بازل، باستخدام نفس متطلبات ومعايير إعداد التقارير. وقد عمل هذا المنهج بشكل جيد لصالح المملكة العربية السعودية حتى الآن، ومن ثم استند برنامج تقييم القطاع المالي في تقييمه للرقابة المصرفية على إطار اتفاقية بازل - كما فعل برنامج تقييم الاتساق التنظيمي للجنة اتفاقية بازل واستعراض الأقران الذي أجراه مجلس الاستقرار المالي. ومع ذلك، نظراً لأنماط المخاطر الفريدة للمنتجات الإسلامية، تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي مع الشركاء الدوليين نحو وضع إطار تحليلي أكثر دقة، بما في ذلك أدوات اختبار القدرة على تحمل الضغوط، للمنتجات الإسلامية، وينبغي أن تنتظر في تطبيق المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي، التي وضعها في الأونة الأخيرة مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بمجرد أن تكون جاهزة للتنفيذ.<sup>7</sup>

**20- والإطار القانوني للرقابة المصرفية ملائم، ولكن القانونين الأساسيين قديمان.** ويقوم نظام الرقابة السعودي على قانونين هما: ميثاق مؤسسة النقد العربي السعودي لعام 1957 ("الميثاق")، ونظام مراقبة البنوك لعام 1966. ويحدد الميثاق أهداف مؤسسة النقد العربي السعودي وهيكل حوكمتها، بما في ذلك تنظيم البنوك التجارية، في حين يوفر نظام مراقبة البنوك معظم الأسس القانونية للرقابة. وقد عمل هذا الإطار بشكل جيد في الممارسة العملية، ولكنه أصبح قديماً ومتناقضاً في بعض الأجزاء، ويبدو أن بعض الأحكام تقيد الاستقلالية للقانونية لمؤسسة النقد العربي السعودي. وعلى سبيل المثال:

- تنص المادة 3(د) من الميثاق على أن تقدم البنوك كشوفاً شهرية إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، ولكنها تنص على أن هذه الكشوف "ينبغي ألا تكشف عن الحسابات الخاصة لعملاء البنوك". ويتعارض هذا الشرط مع المادة 17 من نظام مراقبة البنوك التي تنص على أنه يجوز لمؤسسة النقد العربي السعودي أن تطلب من أي بنك أن يقدم إليها أية بيانات تراها ضرورية. وفي الممارسة العملية، تطبق مؤسسة النقد العربي السعودي المادة 17 من نظام مراقبة البنوك وتحصل على جميع البيانات اللازمة.
- وتُسخت بعض أحكام نظام مراقبة البنوك نتيجة التشريعات اللاحقة، ولا سيما تلك التي تقتضي أن تحصل مؤسسة النقد العربي السعودي على إذن من وزير المالية والاقتصاد الوطني للقيام بمجموعة واسعة من المهام الرقابية، وكثير منها مهام روتينية.<sup>8</sup>

<sup>7</sup> راجع "Ensuring Financial Stability in Countries with Islamic Banking"، صندوق النقد الدولي، فبراير 2017.

<sup>8</sup> لا تزال هناك حاجة إلى موافقة وزارية لترخيص البنوك.

- وينص نظام مراقبة البنوك على أنه يجوز لوزير المالية والاقتصاد الوطني، في أحوال استثنائية وبعد موافقة مسبقة من مجلس الوزراء، أن يعفي أي بنك من الحاجة إلى الامتثال للقواعد التنظيمية لفترة محدودة، وهو حكم لم يُحتج به أبداً.
  - ولا يوجد حكم خاص يمنح الحماية القانونية للجهة الرقابية أو موظفيها فيما يتعلق بالإجراءات التي يقومون بها عند تأدية واجباتهم، ولا يوجد أي حكم لتعويض موظفي المؤسسة عن أي تكاليف متكبدة في الدفاع عن مثل هذه الإجراءات.
- ولم تكن هذه الأحكام، في الممارسة العملية، عقبة أمام تأدية مؤسسة النقد العربي السعودي لمهامها، ولم تؤثر سلباً على استقلاليتها التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُتخذ أي إجراء قانوني أبداً ضد الجهة الرقابية، واعتبرت السلطات هذه الإمكانية بعيدة للغاية.<sup>9</sup> وعلى الرغم من ذلك، لا تتسق هذه الأحكام تماماً مع مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة - على النحو المبين أيضاً في التقييم الذي تم وفق تلك المبادئ في عام 2011 - وسيكون من المفيد تحديث الإطار القانوني.

**21- وينبغي توحيد القواعد والأنظمة (التعميمات) الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي وإتاحتها للجمهور.** فقد أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي على مر السنين أكثر من 1500 تعميم. وفي حين أن جميع التعميمات الأخيرة تبدو متاحة على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي الإلكتروني، فإن بعض التعميمات القديمة ليست متاحة. وعندما تحل نسخ جديدة من التعميمات محل النسخ القديمة، قد لا يتم حذف النسخ الأصلية من الموقع على الإنترنت أو لا يتم الإشارة إليها على أنها أصبحت غير سارية، مما قد يتسبب في لبس محتمل.

**22- وتقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإعداد مجموعة أشمل من معايير ترخيص البنوك.** وتستخدم مؤسسة النقد العربي السعودي في الوقت الحالي عدداً من المعايير العامة لتقييم طلبات الحصول على ترخيص مصرفي - بما في ذلك أن يحقق البنك المقترح "قيمة مضافة" للقطاع المالي - غير العامة. وقد بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي في وضع مجموعة أكثر تفصيلاً من معايير وعمليات الترخيص. وعندما تستكمل هذه العملية، ينبغي أن تتيح مؤسسة النقد العربي السعودي، كحد أدنى، المبادئ التوجيهية للجمهور لتعزيز شفافية عملية الترخيص. وفي هذا السياق، ينبغي أن تعيد مؤسسة النقد العربي السعودي النظر في الوزن الممنوح لمعيار "القيمة المضافة" مقارنة بالمعايير الأخرى المستخدمة: ففي حين أن دخول عدد كبير جداً من البنوك يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى الإفراط المصرفي، فإن المنهج الأكثر توازناً بشأن الترخيص، الذي يعطي الاهتمام الواجب لجميع جوانب الاقتراح - بما في ذلك "القيمة المضافة" - قد يكون أنسب. وفي هذا السياق، ينبغي أن تضع مؤسسة النقد العربي السعودي أيضاً إجراء رسمياً لتحديد المالكين النهائيين للبنوك.

**23- وتعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على تعزيز متابعة وتصنيف القروض المعاد جدولتها وتمويلها وهيكلتها.** فقد أعدت مؤسسة النقد العربي السعودي مشروع قواعد تنظيمية لا تسمح للبنوك بأن تستند في تصنيفاتها للقروض إلى قيمة الضمانات أو رفع درجة قرض دون المستوى أو مشكوك فيه كحالة "استثنائية"، كما هو الحال حالياً، وينبغي تطبيقه في أقرب وقت ممكن. كما تقوم المؤسسة بإعداد قواعد تنظيمية جديدة تتطلب أن تقدم البنوك عائدات احترازية على هذه القروض، مما

<sup>9</sup> بالإضافة إلى ذلك، ترى الإدارة العامة للشؤون القانونية في مؤسسة النقد العربي السعودي أنه عند تطبيق المبادئ القانونية العامة في المملكة العربية السعودية، لا يمكن تحميل الموظفين العموميين المسؤولية عن أنشطتهم وهم يؤدون واجباتهم بحسن نية.

يؤدي بالتالي إلى سد فجوة كبيرة في البيانات. وأخيراً، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ينبغي أن تطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من البنوك أن تصنف القروض التي أعيدت هيكلتها بسبب الصعوبات المالية للمقترض باعتبارها دون المستوى أو مشكوكا فيها.<sup>10</sup>

**24-** وأحرزت مؤسسة النقد العربي السعودي تقدماً كبيراً في تعزيز الرقابة القائمة على المخاطر، ولكن هناك بعض المجالات التي يمكن تحقيق فيها المزيد من التحسينات.

- فينبغي أن تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على تحسين طريقة تصنيفاتها للمخاطر الداخلية للمؤسسات الخاضعة للرقابة عن طريق عدم النظر في العناصر الكمية فحسب ولكن النوعية أيضاً، واستخدام مؤشرها بشأن المخاطر في نظام الإنذار المبكر.
- وينبغي تعزيز الصلة بين عمليات التفتيش في الموقع، ونمط المخاطر، والتخطيط الرقابي. وينبغي تحديث نمط المخاطر - الذي يجري تحديثه سنوياً في الوقت الحالي - بعد كل تفتيش في الموقع (أو على الأقل كل ثلاثة أشهر) ليعكس النتائج عالية المخاطر وريطه بالتخطيط الرقابي. وقد أُدرجت هذه الأهداف بالفعل في خطط مؤسسة النقد العربي السعودي لمواصلة تعزيز الرقابة القائمة على المخاطر.
- وينبغي تعزيز التوثيق المتعلق بفحص القروض لتحديد مسار لمراجعة الحسابات.

**25-** وينبغي أن تصدر مؤسسة النقد العربي السعودي توجيهات للبنوك حول ربط أنماط مخاطر المنتجات الإسلامية بإطار اتفاقية بازل. ومن شأن ذلك أن ييسر تحديد التقارير الاحترازية للمنتجات الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيساعد على إدماج تحديد وتقييم المخاطر المحددة للمنتجات الإسلامية في عمليات الرقابة داخل وخارج الموقع.

**26-** وينبغي أن تعزز مؤسسة النقد العربي السعودي التعاون مع الهيئات التنظيمية الأجنبية. وتشارك مؤسسة النقد العربي السعودي حالياً في عدد قليل فقط من الكليات الرقابية ذات الصلة وليس لديها مذكرة تفاهم مع أي هيئة تنظيمية أجنبية. وينبغي أن تنظر مؤسسة النقد العربي السعودي في إقامة سبل اتصال أكبر مع الهيئات الرقابية في البلدان الأم للبنوك الأجنبية التي تمتلك حصص ملكية كبيرة في البنوك المسجلة محلياً، ولا سيما في حالة أحد البنوك المؤثر على النظام المالي في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك من خلال إبرام مذكرات تفاهم إذا لزم الأمر. كما ينبغي للمؤسسة أن تخطط لإجراء عمليات تفتيش في الموقع للعمليات الأجنبية المادية لجميع البنوك المسجلة محلياً.

**27-** ولدى المملكة العربية السعودية إطار جيد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وينبغي أن تركز على ضمان فعاليته. ويتماشى الإطار القانوني بشكل عام مع معيار فرقة العمل للإجراءات المالية. وقد تحقق تقدم كبير في معالجة أوجه القصور المحددة في تقرير التقييم المشترك لعام 2010 بشأن المملكة العربية السعودية، بما في ذلك ما يتعلق بما يلي: (1) تجريم

<sup>10</sup> راجع "المعاملة الاحترازية للأصول المتعثرة - تعاريف الانكشافات والسماح بتأجيل السداد فيما يتعلق بالأصول المتعثرة"، بنك التسويات الدولية، أبريل 2017 (<https://www.bis.org/bcbs/publ/d403.htm>).

تمويل الإرهاب؛ و(2) متطلبات العناية الواجبة في التحقق من هوية العملاء؛ و(3) التوجيهات والأدوات الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن المقرر إجراء تقييم لوضع المملكة العربية السعودية مقابل معيار فرقة العمل المالية للإجراءات المالية في عام 2017، وسيكون هذا التقييم عاملاً في تحديد ما إذا كان يمكن أن تصبح عضواً كاملاً في فرقة العمل للإجراءات المالية. وبصرف النظر عن النتيجة، ينبغي أن تضمن السلطات فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي أن تواصل جهودها الرامية إلى تحسين الإطار القانوني للوفاء بالمعيار المنفرد لفرقة العمل للإجراءات المالية؛ وأن تستكمل تقييم المخاطر الوطنية؛ وأن تواصل تحسين عملياتها بشأن جمع البيانات، ولا سيما فيما يتعلق بالإدانات في حالة غسل الأموال أو الأصول المصادرة؛ وأن تضمن أن تنفذ المؤسسات المالية المتطلبات المتعلقة بالتحقق من هوية العملاء على نحو فعال، ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص المعرضين سياسياً وتحديد المالكين المستفيدين. ومن شأن الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي، مثل السماح بتبسيط إجراءات التحقق من هوية العملاء للأفراد ذوي الدخل المنخفضة، أن تساعد على تخفيف المخاطر المرتبطة بالنظم المالية غير الرسمية.

## شبكات الأمان المالي

28- اتخذت السلطات عدة خطوات لتعزيز شبكات الأمان المالي منذ برنامج تقييم القطاع المالي الأخير. وتشتمل هذه الخطوات على: (1) مشروع نظام تسوية الأوضاع للبنوك النظامية، يخضع حالياً للموافقة التشريعية؛ و(2) صندوق حماية الودائع الذي تموله البنوك التجارية والذي يغطي ودائع لكل أسرة معيشية تصل إلى 200 ألف ريال سعودي؛ و(3) إنشاء اللجنة الوطنية للاستقرار المالي، التي يمكن أن توفر منصة مفيدة للتعاون بين مؤسسة النقد العربي السعودي والهيئات الحكومية الأخرى في مجال منع الأزمات المصرفية وإدارتها.

29- ولا يزال عدد من الإصلاحات الرئيسية في هذا المجال قيد الإعداد أو لم ينفذ إلا منذ فترة قريبة جداً وقت تنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي. ونظراً لعدم وجود سجل كاف، لم يتمكن برنامج تقييم القطاع المالي من تقييم التنفيذ. وركز بدلاً من ذلك على استعراض الحالة الراهنة للإصلاحات وجدول الأعمال غير المكتمل، وتقديم توصيات لضمان مواصلة هذه الإصلاحات مع أفضل الممارسات الدولية.

30- ويبدو أن إطار تسوية الأوضاع الناشئ متسق على نطاق واسع مع المعايير الدولية ولكن يمكن تعزيزه في بعض المجالات.

- مؤسسة النقد العربي السعودي هي السلطة المعنية بحكم الواقع بتسوية أوضاع البنوك ولها صلاحيات تدخل مبكر واسعة جداً. غير أنه لم يجر اختبار الإطار الحالي لتسوية الأوضاع القائم على نظام مراقبة البنوك بشكل كامل، نظراً لأن آخر فشل لبنك في المملكة العربية السعودية حدث منذ أكثر من 30 عاماً. وترى البنوك مؤسسة النقد العربي السعودي كمؤسسة داعمة، لديها التزام قوي وسجل حافل في مساعدتها في أوقات الضغوط المالية بكل من الوسائل التقليدية وغير التقليدية.



- ويتسق إطار تسوية الأوضاع في مشروع نظام التسوية بشكل عام مع السمات الرئيسية لمجلس الاستقرار المالي لتسوية أوضاع البنوك على نحو فعال. ويوفر هذا الإطار لمؤسسة النقد العربي السعودي صلاحيات واسعة وسلطة تقديرية لتنفيذ أساليب التسوية للبنوك النظامية، بما في ذلك القدرة على (1) إنشاء بنك انتقالي؛ و(2) إجراء عملية شراء وتحمل الديون؛ و(3) سداد الديون القائمة؛ و(4) تحويل أصول البنك المتعثرة إلى مدير أصول؛ و(4) بيع الأصول الأخرى.
- ومع ذلك، ينبغي تعزيز مشروع نظام تسوية الأوضاع في عدد من المجالات. والأهم، هو أنه ينبغي تطبيقه على القطاع المصرفي بأكمله، وليس على البنوك النظامية فقط. وبالإضافة إلى ذلك، ولكي يكون متوافقا تماما مع السمات الرئيسية، ينبغي أن يقوم بجملة أمور منها: (1) تحديد تسلسل الدائنين، من أجل السماح بإجراء تخصيص واضح للخسائر في حالة تسوية الأوضاع؛ و(2) توضيح دور المدير المؤقت؛ و(3) تحديد شروط وآليات لكل مرحلة من مراحل العسر المصرفي من التدخل المبكر إلى تسوية الأوضاع والتصفية؛ و(4) تغطية أدوات المنشآت غير المستمرة (الإعسار) للسماح للبنوك باستخدام قانون إعسار محدد وليس قانون الإعسار العام قيد النظر.

### 31- ويشكل نظام التأمين على الودائع الذي وضع مؤخرا عنصرا رئيسيا من عناصر شبكات الأمان المالي، ولكن ينبغي تعزيز تمويله، ويمكن أن يكلف في المستقبل بدور أكثر نشاطا.

- فقد بدأ تشغيل صندوق حماية الودائع في يناير 2016 بعضوية كاملة من المشاركين في القطاع المصرفي، ويعمل وفقا لنموذج دفع بسيط. ويغطي الصندوق ودائع الأسر والشركات حتى 200 ألف ريال سعودي (حوالي 50 ألف دولار أمريكي) لكل مودع في كل بنك، وهو ما يشكل حاليا حوالي 97% من عدد الودائع. وتتم تغطية الودائع بالعملة الأجنبية وتلك المحتفظ بها في فروع البنوك الأجنبية ولكن لا تغطي ودائع فروع البنوك السعودية بالخارج. ويتم تمويل صندوق حماية الودائع من خلال مساهمات ربع سنوية من البنوك الأعضاء، وتُحسب المساهمة حتى بنائه تدريجيا ليصل حجمه إلى الهدف الذي حددته مؤسسة النقد العربي السعودي والبالغ 3% من إجمالي الودائع المؤمنة على مدى السنوات العشر القادمة. ويمكن أن يحصل الصندوق على قروض ومنح ولكن ليس لديه ترتيبات تمويل احتياطية صريحة.
- وينبغي أن تعزز السلطات تمويل صندوق حماية الودائع، وأن تنظر في إعطائه دورا أكثر نشاطا في تسوية أوضاع البنوك. وعندما يتم بناء صندوق حماية الودائع بالكامل، فإنه سيغطي ودائع أصغر ستة بنوك. واستكمالاً لمصدر التمويل هذا، وخاصة خلال فترة البناء الطويلة نسبياً، ينبغي أن تنشئ السلطات خط ائتمان احتياطياً صريحاً من الحكومة أو مؤسسة النقد العربي السعودي (بضمان من الحكومة) وأن تنظر في فرض علاوات على البنوك وفقاً لنمط مخاطرها. وفي المستقبل، بعد أن يصبح صندوق حماية الودائع راسخاً، ينبغي أن تنظر السلطات أيضاً في منحه دوراً أكثر نشاطاً في تسوية الأوضاع. ويمكن أن يؤدي استخدام صناديق التأمين على الودائع لتيسير تحويل الودائع من بنك متعثر إلى خفض تكاليف عملية التسوية، مقارنةً بمجرد دفع الودائع.

### 32- وهناك حاجة إلى هيئة تنسيق رفيعة المستوى مشتركة بين الهيئات تتولى المسؤولية عن تقييم المخاطر الأوسع نطاقاً التي يواجهها القطاع المالي وتمنح صلاحية التخطيط للطوارئ على نطاق النظام بأكمله. وستكون اللجنة الوطنية لاستقرار المالي منصة طبيعية لأعمال التأهب للأزمات النظامية وإدارتها ولتنسيق التدخلات وتقاسم المعلومات في حالة حدوث

أزمة؛ ولكن يمكن النظر أيضا في إنشاء لجنة مستقلة رفيعة المستوى للتأهب للأزمات وإدارتها. وستوفر هذه الهيئة هيكلًا ملائما لمناقشة سياسات محددة لإدارة الأزمات، بما في ذلك توفير الموارد المالية والضمانات الحكومية لدعم ملاءة البنوك النظامية.

**33- وعلى الرغم من أن النظام المصرفي السعودي موجه محليا، فإنه يُنصح تعزيز ترتيبات التنسيق عبر الحدود في حالة تسوية الأوضاع.** وفي حين أن مؤسسة النقد العربي السعودي ليس لديها أي اتفاقات رسمية مع سلطات أجنبية معنية بتسوية الأوضاع حتى الآن، فإنها تبذل جهودا متابغة وتنظيم فروع البنوك الأجنبية، وتطبيق عليها نفس المتطلبات التنظيمية المطبقة على البنوك المحلية، نظرا لأن ودائعها مغطاة بصندوق حماية الودائع. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر مشروع نظام تسوية الأوضاع لمؤسسة النقد العربي السعودي صلاحيات رسمية بشأن تسوية أوضاع الفروع الأجنبية. ومع ذلك، فإنه يُنصح أن تبرم مؤسسة النقد العربي السعودي مذكرات تفاهم مع السلطات الأجنبية المعنية بتسوية الأوضاع، وعند الضرورة، مع الجهات الرقابية والسلطات الأخرى المعنية، من أجل التوصل إلى فهم واضح لحقوق والتزامات كل طرف. وعلى المدى المتوسط، ينبغي أن تنتظر مؤسسة النقد العربي السعودي في إعداد مذكرة توجيهية للتعامل مع حالات الإخفاق المحتمل للبنوك الأجنبية.

**34- وهناك مزايا في إنشاء تسهيل رسمي لتوفير السيولة في حالات الطوارئ.** فلا يوجد حاليا إطار رسمي لتوفير السيولة في حالات الطوارئ في المملكة العربية السعودية. وتتوقع البنوك أن توفر مؤسسة النقد العربي السعودي السيولة عندما تكون هناك ضغوط كبيرة على السيولة في النظام أو في البنوك الفردية، وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي قادرة دائما على القيام بذلك. وفي سياق تجديد إطار إدارة السيولة، ينبغي أن تنتظر مؤسسة النقد العربي السعودي في إضفاء الطابع الرسمي على هذه الترتيبات. وينبغي توفير إمكانية الوصول إلى تسهيل الإقراض بشكل مؤقت وحسب إلى البنوك ذات الملاءة على أساس تقديم ضمان وبمعدل ينطوي على غرامة، وذلك عندما لا تكون هذه البنوك قادرة على الحصول على السيولة من سوق المعاملات بين البنوك أو تكون قد استنفدت جميع الضمانات عالية الجودة اللازمة للوصول إلى نوافذ السيولة القياسية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي. وينبغي أن تنتظر السلطات في إنشاء سجل للضمانات يحدد نطاقا واسعا للأصول التي يمكن استخدامها لتوفير السيولة في حالات الطوارئ.

## القضايا الإنمائية

**35- تمشيا مع "رؤية 2030" وبرنامج التحول الوطني، يعتبر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة تركيزا إنمائيا رئيسيا للسلطات.** وتشير التقديرات إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل نحو 90% من الشركات المسجلة في المملكة العربية السعودية وتوفر 25% من مجموع العمالة، ولكنها لا تمثل سوى حوالي 2% من الإقراض المصرفي. وتواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحديات في الحصول على التمويل بسبب محدودية البيانات عن وضعها المالي، فضلا على نقص الضمانات. فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعتمد اعتمادا كبيرا على البنوك للتمويل وتحتاج إلى مجموعة متنوعة من الخدمات الإضافية، بما في ذلك إدارة النقدية والمدفوعات والتأمين وخبرة إدارية في كثير من الأحيان. وتتوقع البنوك أن توفر مؤسسة النقد العربي السعودي سيولة بدون ضمانات.

**36-** وفي حين اتخذت السلطات العديد من الخطوات لتعزيز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوسيع خيارات التمويل، هناك مجال لمزيد من العمل في هذا المجال. وقد أنشأت السلطات بالفعل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للمساعدة في تنسيق مجموعة متنوعة من مبادرات الدعم الحكومي؛ "صندوق الصناديق" برأس مال أولي قدره 4 مليارات ريال سعودي لتوفير التمويل الأولي وتمويل حصص الملكية للشركات الجديدة، ونظام كفالة، وهي خطة حكومية، أصدرت ضمانات ائتمانية بقيمة 26.5 مليار ريال سعودي على قروض البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وينبغي أن تضع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الآن استراتيجية شاملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وينبغي أن تهدف إلى تعزيز جمع البيانات عن القطاع، وتزيد عروض البنوك من المنتجات والخدمات، وتوسع خيارات التمويل غير المصرفية والمتعلقة بأسواق رأس المال.

**37-** وستستفيد مؤسسات الائتمان المتخصصة المملوكة للدولة من التحسينات في مجالي الحوكمة والشفافية. فالوضع المالي لمؤسسات الائتمان المتخصصة وأداءها ليسا شفافين جداً، وتفيد التقارير بأن ثلاث من هذه المؤسسات الخمس (صندوق التنمية العقارية وصندوق التنمية الزراعية وبنك التنمية الاجتماعية) تواجه ضغوطاً كبيرة من حيث التكلفة. وينبغي أن تشدد السلطات الرقابة على مؤسسات الائتمان المتخصصة، وأن تطبق محاسبة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأن تضمن تقديم تقارير بشكل منتظم عن النتائج التي تتحقق، وأن تعمل على بناء القدرات.

**38-** ويتصل أحد العوائق الرئيسية أمام الوساطة الائتمانية الفعالة من البنوك وغير البنوك بالإطار القانوني الذي ينظم حقوق الدائنين والمدينين. وفي حين يمكن للسلطات أن تشير إلى العديد من الإنجازات التي تحققت في الفترة الأخيرة، بما في ذلك تمرير قوانين متعلقة بتصفية الشركات، وإنفاذ القوانين، والتحكيم، والعمل الجاري على إنشاء محكمة تجارية متخصصة، فإن هناك حاجة إلى تحديث إطار حقوق الدائنين والمدينين. وينبغي أن تنشئ السلطات إطاراً قانونياً موحداً للمعاملات المضمونة، بما في ذلك سجل مركزي للضمانات يتألف من أصول ثابتة (عقارية) وأصول منقولة، وأن تنشئ آليات لتعجيل إجراءات الإعسار خارج المحكمة.

**39-** ويمكن أيضاً دعم الطلب على الائتمان بزيادة تعزيز حماية المستهلكين في تقديم الخدمات المالية. وقد أنشئت إدارة حماية المستهلكين مؤخراً في مؤسسة النقد العربي السعودي للتركيز على تسوية شكاوى المستهلكين المالية، ووضع قواعد تنظيمية بشأن سلوك السوق والشمول المالي. وفي المستقبل، ينبغي أن تتخذ السلطات خطوات لتعزيز الكشف عن المعلومات للمستهلكين المحتملين؛ وتطبيق حظر عام على الشروط التعاقدية غير العادلة في اتفاقات المستهلكين؛ وضمان نقل الرقابة على الامتثال لقوانين حماية المستهلكين من إدارات الرقابة في مؤسسة النقد العربي السعودي إلى إدارة حماية المستهلكين بالنسبة للشركات المصرفية والمالية؛ والانتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية المالية التي بدأتها الحكومة في عام 2013.

**40-** وهناك مجال لتعزيز إطار إدارة الدين العام والخاص. فينبغي أن تعتمد السلطات قانوناً وطنياً لإدارة الدين لتعزيز الاختصاصات التنفيذية والإطار المؤسسي لمكتب إدارة الدين في الحكومة؛ وأن تحدد استراتيجية حكومية لإدارة الدين لتوفير الوضوح للسوق والحد من تكاليف الإصدار على المدى المتوسط؛ وأن تعزز عمليات إدارة النقدية والخصوم؛ وأن تبسط عملية إصدار ديون الشركات على المستوى المحلي؛ وأن تضع إطار ضمانات للمعاملات المضمونة بين البنوك، بما في ذلك عقد قياسي لإعادة الشراء واللوائح المحاسبية ذات الصلة؛ وأن تسعى إلى تطوير قاعدة متنوعة من المستثمرين.

الجدول 2- المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2013-2018

التوقعات		التقديرات الأولية			
2018	2017	2016	2015	2014	2013
(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
الدخل القومي والأسعار					
١٠,١	١٠,٠	١٠,٥	١٠,٢	٩,٧	٩,٦
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا) <sup>1/</sup>					
٥٠,٤	٥٠,٣	٤١,٥	٥٠,٤	٩٥,٧	١٠٥,٤
متوسط أسعار صادرات النفط (دولار أمريكي للبرميل) <sup>2/</sup>					
٢٧١٣	٢٥٩٦	٢٤٢٤	٢٤٥٤	٢٨٣٦	٢٨٠٠
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)					
٧٢٣	٦٩٢	٦٤٦	٦٥٤	٧٥٦	٧٤٧
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)					
١٩٦٦	١٨٥٩	١٧٩٧	١٧٦٨	١٦١٥	١٤٨٨
إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)					
١,١	٠,١	١,٧	٤,١	٣,٧	٢,٧
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
٠,٩	١,٩-	٣,٨	٥,٣	٢,١	١,٦-
النفطي					
١,٣	١,٧	٠,٢	٣,٢	٤,٩	٦,٤
غير النفطي					
٥,٠	١,٧	٣,٥	٢,٢	٢,٧	٣,٥
مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)					
القطاع الخارجي					
٠,٧	١٤,٢	١٠,٤-	٤٠,٦-	٨,٩-	٣,٢-
الصادرات (فوب)					
٠,٥	١٦,٤	١١,٠-	٤٦,٢-	١١,٦-	٤,٦-
النفطية					
١,٢	٧,٧	٨,٨-	١٣,٠-	٧,٢	٦,٠
غير النفطية					
٢,١	٣,٠	٢٢,٢-	٠,٥	٣,٣	٨,١
الواردات (فوب)					
٠,٥	٠,٢	٣,٩-	٨,٧-	٩,٨	١٨,١
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)					
١,٤-	١٥,٢	١١,٨-	٤٤,٤-	٨,٣-	٠,٥-
معدلات التبادل التجاري					
النفود والائتمان					
٦,٥-	١٠,٣-	١٥,٢-	١٢,٧-	١,٨	١٠,٢
صافي الأصول الأجنبية					
٢٣,٣-	٢٨,٠-	٤١,١-	٢٩,٣-	٧,٦-	٥,٦
الائتمان للحكومة (صاف)					
١,٣	١,٤	٢,٤	٩,٢	١١,٨	١٢,٥
الائتمان للقطاع الخاص					
0.٠	٠,٠	٢٦,٣	١٥,٣-	٣,٨	١١,٥
الائتمان للمؤسسات العامة					
١,٦	١,٧	٠,٨	٢,٥	١١,٩	١٠,٩
النفود وشبه النفود (ن3)					
...	1.75	2.04	0.87	0.94	0.95
سعر الفائدة السائد بين البنوك على الودائع لمدة ثلاثة شهور (% سنويا) <sup>3/</sup>					
ماليات الحكومة المركزية					
٢٧,٩	٢٥,٠	٢١,٤	٢٥,٠	٣٦,٨	٤١,٣
الإيرادات					
١٦,٧	١٧,٥	١٢,٧	١٨,٢	٣٢,٢	٣٧,٠
منها: النفطية					
٣٤,٥	٣٤,٣	٣٨,٦	٤٠,٧	٤٠,٢	٣٥,٥
النفقات					
٦,٦-	٩,٣-	١٧,٢-	١٥,٨-	٣,٤-	٥,٨
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)					
٢٣,٣-	٢٦,٨-	٢٩,٩-	٣٤,٠-	٣٥,٦-	٣١,٢-
ما عدا الإيرادات النفطية					
٣٤,٠-	٣٩,٦-	٤٤,٧-	٤٩,٨-	٦٣,٦-	٥٩,٤-
الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي					
٢٠,٠	٢٣,٣	٣٠,١	٤١,٧	٤٨,٦	٥٣,٠
الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي					
بنود للتذكير:					
٤٤٢,٠	٤٧٢,٦	٥٢٨,٦	٦٠٨,٩	٧٢٤,٣	٧١٦,٧
صافي الأصول الأجنبية الكلية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (بمليارات الدولارات الأمريكية)					
٢٦,١	٢٨,٢	٣١,٧	٣٧,٥	٣٥,١	٣٣,٢
بشهور الواردات من السلع والخدمات <sup>3/</sup>					
...	١٢٣,٣	١٢٧,٦	١٢١,٨	١١٢,٣	١٠٢,٧
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2010=100، نهاية الفترة) <sup>4/</sup>					
...	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75
متوسط سعر صرف الريال السعودي/الدولار الأمريكي <sup>4/</sup>					
المصادر: السلطات السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.					
<sup>1/</sup> يشمل الإنتاج من المنطقة المحايدة.					
<sup>2/</sup> يشمل المنتجات المكررة.					
<sup>3/</sup> الاثنا عشر شهرا القادمة.					
<sup>4/</sup> بيانات عام 2017 هي أحدث البيانات المتاحة.					

الجدول 3 - المملكة العربية السعودية: هيكل النظام المالي

العدد	مجموع الأصول			% من إجمالي الناتج المحلي
	مليارات الريالات السعودية	مليارات الدولارات الأمريكية	% من المجموع	
2010				
٢١	١٤١١	٣٧٦	٦٢	٧١
البنوك التجارية				
١٢	١٣٧٩	٣٦٨	٦٠	٧٠
المحلية				
٩	٣٢	٩	١	٢
الأجنبية				
٢	٣٦٨	٩٨	١٦	١٩
صناديق المعاشات التقاعدية				
٥	٣٨١	١٠١	١٧	١٩
مؤسسات الإفراض المتخصصة				
٢٤٣	٩٥	٢٥	٤	٥
صناديق الاستثمار <sup>1/</sup>				
٣٥	٢٩	٨	١	١
شركات التأمين				
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
شركات التمويل				
٣٠٦	٢٢٨٤	٦٠٩	١٠٠	١١٦
المجموع				
2016				
٢٤	٢٢٨٠	٦٠٨	٥١	٩٥
البنوك التجارية				
١٢	٢٢١٤	٥٩٠	٥٠	٩٢
المحلية				
١٢	٦٦	١٨	١	٣
الأجنبية				
٢	١١٦٩	٣١٢	٢٦	٤٩
صناديق المعاشات التقاعدية				
٥	٨٢٢	٢١٩	١٨	٣٤
مؤسسات الإفراض المتخصصة				
٢٧٥	٨٨	٢٣	٢	٤
صناديق الاستثمار <sup>1/</sup>				
٣٤	٥٧	١٥	١	٢
شركات التأمين				
٣٤	٣٩	١٠	١	٢
شركات التمويل				
٣٧٤	٤٤٥٤	١١٨٨	١٠٠	١٨٦
المجموع				

المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

<sup>1/</sup> قد تدير صناديق الاستثمار بعض أصول مؤسسات أخرى.

الجدول 4 - المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية

(%)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
						كفاية رأس المال
١٩,٥	١٨,١	١٧,٩	١٧,٩	١٨,٢	١٧,٦	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
١٧,٥	١٦,٢	١٦,٢	١٦,٥	١٥,٧	١٥,٢	نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
						جودة الأصول
١,٤	١,٢	١,١	١,٣	١,٧	٢,٢	القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية
١٧٧,٠	١٦٤,٤	١٨٢,٩	١٥٧,٤	١٤٥,١	١٣٢,٨	مجموع المخصصات إلى إجمالي القروض المتعثرة
٢,٥	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٩	٣,١	مجموع المخصصات إلى إجمالي القروض
						التكوين القطاعي للقروض
٧,٥	٧,٨	٦,٧	٦,٨	٧,٥	٨,١	الممتلكات والتشبيد
١٢,٦	١٢,٧	١٢,٧	١٢,٥	١٢,٦	١٣,٠	الصناعات التحويلية
						الربحية
٦,٢-	٥,٣	١٢,٥	٤,٤	١١,٢	...	صافي الدخل (التغير % على أساس سنوي مقارن)
١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,١	العائد على الأصول
١٢,٦	١٤,٥	١٥,٠	١٤,٦	١٥,٢	١٥,٠	العائد على أسهم رأس المال
٣٨,٠	٣٧,١	٤٥,٥	٤٧,٧	٤٧,٠	٤٦,٩	النفقات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل
٣,٥	٣,٤	٣,٥	٣,٧	٣,٨	٤,٠	نسبة فرق سعر الفائدة على الإقراض إلى الودائع
						السيولة
٣١,٨	٢٧,٣	٣٣,٦	٣٣,٢	٣٦,٤	٣٧,٠	الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
٨٦,٩	٨٥,٥	٧٩,٧	٨٠,١	٧٩,٣	٧٧,٨	القروض إلى الودائع
١٩٩,٣	١٩٣,٠	...	...	...	...	نسبة تغطية السيولة
١٢٥,٠	١٢٣,٠	...	...	...	...	نسبة صافي التمويل المستقر
						الانكشاف لمخاطر النقد الأجنبي
٨,٢	٨,٩	٩,٩	١٠,٦	١١,٧	١٢,٤	القروض المقومة بالعملة الأجنبية (% من المجموع)
١٢,٢	١٥,١	١٤,٦	١٧,٢	١٨,١	٢٠,٠	الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية (% من المجموع)
٢,٦	٤,٠	٣,٧	٦,٤	١,٩	٨,٠	صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال
						أخرى
٤٨,٢	٩٩,٨	٨٨,٥	٩٧,١	١١٨,٢	١٤٠,٤	الانكشافات الكبيرة لمخاطر رأس المال
						سوق الأسهم
٧٠,٣	٦٥,١	٦٤,٠	٦٢,٦	٥٠,٨	٥٠,٥	رأس المال السوقي (% من إجمالي الناتج المحلي)
٤,٣	١٧,١-	٢,٤-	٢٥,٥	٦,٠	٣,١-	المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير % على أساس سنوي مقارن)
٢٦,٤-	١٤,٩-	٢,٥	٢٢,٠	٠,٦	١٢,٨-	مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير % على أساس سنوي مقارن)

المصدر: مؤسسة Bloomberg؛ وقاعدة بيانات مؤشرات السلامة المالية؛ ومؤسسة Haver.

الجدول 5- المملكة العربية السعودية: حالة التوصيات الرئيسية لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام 2011	
التقدم	التوصية
<b>تنظيم البنوك والأوراق المالية</b>	
لم تنفذ. وترى السلطات أن الإطار القانوني القائم يوفر أساسا كافيا للرقابة الفعالة.	تحديث نظام مراقبة البنوك وإلغاء الحاجة إلى الحصول على موافقة وزارية على قرارات معينة تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي.
نفذت.	تقييد كل انكشاف فردي كبير لأي بنك بحيث لا يتجاوز 50% من رأس ماله.
قيد التنفيذ.	تعزيز الشفافية التنظيمية لهيئة السوق المالية من خلال الكشف التام عن جميع إجراءات الإنفاذ والتفسيرات وقواعد التمويل.
<b>الاستقرار النظامي</b>	
قيد التنفيذ.	استحداث إطار رسمي للتنبؤ بالسيولة.
نفذت جزئيا.	تحسين بيانات الأنشطة المالية للبنوك والشركات عبر الحدود.
نفذت.	الاحتفاظ برصيد ثابت من الأوراق المالية الحكومية والإصدارات الدورية للمساعدة على توفير رכיعة لمنحني عائد قوي.
نفذت.	استحداث قانون بشأن سداد المدفوعات.
نفذت.	إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باستخدام مجموعة واسعة من الصدمات، ومنها صدمات السيولة، على أساس منتظم وإدراج الدروس المستفادة في عملية الرقابة.
نفذت.	وضع نظام رسمي للإنذار المبكر للقطاع المصرفي.
نفذت جزئيا.	وضع إطار رسمي يتسم بالشفافية لسياسات السلامة الاحترازية الكلية، بالاستفادة من العمل في المحافل الدولية.
قيد التنفيذ.	تعزيز الإطار التنظيمي لتسوية أوضاع البنوك.

<b>الجدول 6- المملكة العربية السعودية: مشورة بشأن سياسات القطاع المالي المقدمة خلال بعثات مشاورات المادة الرابعة في الفترة الأخيرة</b>	
<b>التوصيات بشأن السياسات</b>	<b>التاريخ</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز سياسات السلامة الاحترازية الكلية وتعزيز أدوات إدارة السيولة للمساعدة في احتواء المخاطر النظامية والضغط التضخمية التي تواجه القطاع المالي.</li> <li>• إعطاء الأولوية للإصلاحات التنظيمية الملائمة لسوق الإسكان لضمان تغطية القواعد التنظيمية والرقابة لجميع الكيانات والمنتجات.</li> <li>• اعتماد قانون شامل لمكافحة تمويل الإرهاب والاستمرار في تنفيذ الجهود على مستوى مكافحة غسل الأموال.</li> <li>• تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ توصيات التقرير التحديثي لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام 2011.</li> </ul>	<b>2012</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تشديد سياسات السلامة الاحترازية الكلية في سياق نمو قوي للقطاع غير النفطي.</li> <li>• وضع مؤشر موثوق لأسعار المساكن لمتابعة التطورات في سوق الإسكان.</li> <li>• وضع إطار رسمي للسلامة الاحترازية الكلية يتسم بالوضوح والشفافية.</li> </ul>	<b>2013</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• توخي اليقظة حيال أسعار الأسهم المتزايدة والنظر في اتخاذ تدابير محددة، مثل زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي، للحد من الإقراض (للاستثمار في حصص الملكية).</li> <li>• استحداث إطار رسمي للتنبؤ بالسيولة لمساعدة مؤسسة النقد العربي السعودي في إدارة السيولة بطريقة استباقية وتعزيز انتقال إشارات السياسة النقدية.</li> <li>• استحداث إطار رسمي للسلامة الاحترازية الكلية يتسم بالشفافية ليعكس تقييم مؤسسة النقد العربي السعودي للمخاطر، ويحدد وسائل التنسيق بين الجهات التنظيمية، ويربط سياسات السلامة الاحترازية الكلية بالتطورات الاقتصادية الكلية والمالية الإجمالية.</li> <li>• نشر تحليل نظام الإنذار المبكر لمؤسسة النقد العربي السعودي، بما في ذلك مؤشر أسعار المساكن (قيد الإعداد).</li> <li>• تطوير أسواق المال المحلية المقترض وتمكين بناء منحنى للعائد.</li> </ul>	<b>2014</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إنشاء مجلس معني بسياسة السلامة الاحترازية الكلية يضم في عضويته مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية ووزارة المالية لتعزيز تنسيق السياسات وتنفيذها داخل المؤسسات وعبرها.</li> <li>• تمديد تطبيق سياسات السلامة الاحترازية الكلية إلى المؤسسات غير المصرفية والفروع الأجنبية للبنوك لاحتواء حالات التسرب المحتملة.</li> <li>• تعزيز استخدام مؤسسة النقد العربي السعودي لسياسات السلامة الاحترازية الكلية المعاكسة للاتجاهات الدورية للمساعدة في الحد من تراكم المخاطر النظامية في القطاع المالي. والنظر في فرض حدود قصوى معاكسة للاتجاهات الدورية على انكشافات قطاعية معينة.</li> </ul>	<b>2015</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز عمليات التنبؤ بالسيولة وإدارتها في مؤسسة النقد العربي السعودي نظرا لتضييق أوضاع السيولة.</li> <li>• بدء عمل اللجنة الوطنية للاستقرار المالي لوضع إطار رسمي للتنسيق المستمر لسياسات السلامة الاحترازية الكلية بين مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية ووزارة المالية.</li> <li>• الاستفادة من سياسات السلامة الاحترازية الكلية المعاكسة للاتجاهات الدورية في إدارة المخاطر النظامية.</li> </ul>	<b>2016</b>



الجدول 7 - المملكة العربية السعودية: مصفوفة تقييم المخاطر

المستوى العام للمخاوف		طبيعة/مصدر التهديدات الرئيسية
التأثير المتوقع على الاستقرار المالي في حالة تحقق التهديد (مرتفع أو متوسط أو منخفض)	احتمال تحقق التهديد بشدة خلال السنوات الثلاث القادمة (مرتفع أو متوسط أو منخفض)	
<p><b>متوسط/مرتفع</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>يؤدي استمرار ضبط أوضاع المالية العامة إلى انخفاض دخل الأسر والإعانات الحكومية وزيادة الديون المتعثرة لدى البنوك.</li> <li>زيادة تضيق أوضاع السيولة، مما يخفض التمويل من البنوك وتوافر الائتمان ورفع تكلفة رأس المال.</li> <li>انخفاض هوامش ربح الشركات مما يؤدي إلى ضعف القدرة على خدمة الدين وزيادة الديون المتعثرة لدى البنوك.</li> </ul>	<p><b>منخفض/متوسط</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>استمرار العرض الزائد من النفط في الأسواق العالمية وضعف الطلب.</li> <li>انتقال تأثير تباطؤ النمو العالمي من خلال فترة مطولة من انخفاض أسعار الطاقة.</li> </ul>	<p>1- استمرار أسعار الطاقة المنخفضة.</p>
<p><b>متوسط/منخفض</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>انخفاض أو توقف خطوط الائتمان بين البنوك.</li> <li>تضيق أوضاع السيولة.</li> <li>انخفاض السيولة لدى البنوك.</li> <li>عوامل تخفيف تشتمل على تقييم متحفظ للضمانات (حصص الملكية والعقارات) ونسب قروض إلى القيمة منخفضة نسبياً.</li> </ul>	<p><b>متوسط</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>صدمة في الثقة تؤدي إلى زيادة تقلب السوق، واحتمال سحب العملاء للودائع من البنوك وانعكاس التدفقات الرأس مالية الداخلة.</li> <li>انخفاضات حادة في أسعار الأسهم.</li> </ul>	<p>2- زيادة تضيق وتقلب الأوضاع المالية العالمية أو الإقليمية نتيجة زيادة حادة في علاوات المخاطر واللجوء إلى السلامة.</p>
<p><b>منخفض</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تأثير طفيف على النمو أو الحساب الجاري نظراً لهيكل الاقتصاد المحلي.</li> <li>عدم تأثر البنوك إلى حد كبير نظراً لأن صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية مقومة بالدولار والاحتياطيات الوقائية للمخصصات قوية.</li> </ul>	<p><b>مرتفع</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>ارتفاع قيمة الريال السعودي نتيجة الربط.</li> <li>تضيق السيولة.</li> <li>زيادة تقلب سوق رأس المال.</li> </ul>	<p>3- استمرار قوة الدولار.</p>

الجدول 8- المملكة العربية السعودية: أدوات السلامة الاحترازية الكلية في القطاع المصرفي

معلومات إضافية	مدى التوافر	الأداة
<b>مخاطر الائتمان الواسعة</b>		
صفر % في عام 2016، والنطاق بين صفر و 2.5% استنادا إلى فجوة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي بموجب منهجية لجنة بازل للرقابة المصرفية.	√	احتياطيات وقائية رأسمالية معاكسة للاتجاهات الدورية وللحفظ
الودائع / (رأس المال + الاحتياطيات) > 15 مرة	√	نسبة الاستدانة
العامة: 1% من مجموع القروض محددة: حد أدنى 100% من القروض المتعثرة	√	المخصصات الإلزامية الديناميكية/العامة
	×	الحد على النمو الكلي للائتمان
<b>مخاطر الائتمان من قطاع الأسر</b>		
	×	رأس المال الإلزامي القطاعي
70% لقروض العقارات السكنية (85% لمشتري المنازل لأول مرة منذ ديسمبر 2016)	√	حدود على نسبة القرض إلى القيمة
إعادة السداد شهريا $\geq 33\%$ من الراتب للموظفين، و 25% للمتقاعدين	√	حدود على نسبة خدمة الدين إلى الدخل
<b>مخاطر الائتمان من قطاع الشركات</b>		
	×	رأس المال الإلزامي القطاعي
	×	حدود على نمو أنواع معينة من الائتمان
	×	حدود على نسبة تغطية خدمة الدين
لا يزيد عن 21% من رأس المال المؤهل للبنك (للجهة النظرية الفردية أو المجموعة المتصلة) اعتبارا من يناير 2017. وينخفض بنسبة نقطتين مئويتين كل سنة من 23% في يناير 2016 إلى 15% بحلول يناير 2019.	√	الانكشاف أمام مخاطر الجهة النظرية
<b>مخاطر السيولة</b>		
100%	√	نسبة تغطية السيولة
100%	√	نسبة صافي التمويل المستقر
90%	√	نسبة القروض إلى الودائع
7% للودائع تحت الطلب 4% للودائع لأجل والودائع الادخارية	√	الاحتياطي الإلزامي

المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي؛ ومجلس الاستقرار المالي (2015).

الملحق الأول- مصفوفة القدرة على تحمل الضغوط من أعلى إلى أسفل للقطاع المصرفي: مخاطر الملاعة والسيولة

الميدان	الاقتراضات
<b>مخاطر الملاعة</b>	
1- الإطار المؤسسي	<ul style="list-style-type: none"> <li>المؤسسات المشمولة</li> <li>الحصة من السوق</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>جميع البنوك الاثني عشر.</li> <li>97% من أصول القطاع المصرفي.</li> </ul>
2- قنوات انتشار المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> <li>البيانات والتاريخ الأساسي</li> <li>المنهجية</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>بيانات رقابية.</li> <li>بيانات عامة.</li> <li>ديسمبر 2016.</li> <li>إطار اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للميزانيات العمومية في الصندوق (مخصص لبرنامج تقييم القطاع المالي في المملكة العربية السعودية).</li> </ul>
3- صدمات طرف المنحنى	<ul style="list-style-type: none"> <li>نماذج تابعة للروابط المالية الكلية</li> <li>أفق اختبار القدرة على تحمل الضغوط</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>نماذج الاقتصاد القياسي في الصندوق المتعلقة بخسائر الائتمان وتقدير الخبراء. ونموذج الميزانية العمومية في الصندوق لتوقعات المتغيرات الأخرى.</li> <li>3 سنوات (12 فترة ربع سنوية).</li> </ul>
4- المخاطر والاحتياطيات الوقائية	<ul style="list-style-type: none"> <li>المتغيرات الاقتصادية الكلية</li> <li>تحليل السيناريوهات</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>أسعار النفط، ونمو إجمالي الناتج المحلي للقطاع الخاص غير النفطي، وأسعار حصص الملكية.</li> <li>السيناريوهات الاقتصادية الكلية وفقاً لأسعار النفط.</li> <li>سيناريوهات: السيناريو الأساسي وسيناريو التطورات السلبية.</li> <li>السيناريو الأساسي: الحصول على أسعار النفط ونمو إجمالي الناتج المحلي من السيناريو الأساسي الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند أسعار حصص الملكية إلى تقديرات الخبراء.</li> <li>سيناريو التطورات السلبية: تم ربط صدمة قدرها انحرافين معياريين لأسعار النفط بما يتسق مع أخطاء التنبؤ الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بمتغيرات أخرى موجهة بالعلاقة التاريخية القائمة على القيمة المعرضة للخطر.</li> <li>صددمات ذات عامل واحد: مخاطر تركيز الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحليل الحساسية</li> <li>المخاطر/العوامل التي جرى تقييمها (كيف تم اشتقاق كل عنصر والاقتراضات)</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>خسائر الائتمان على دفاتر القروض.</li> <li>خسائر على السندات وأدوات الدين الأخرى (مخاطر أسعار الفائدة).</li> <li>تكاليف التمويل.</li> <li>مخاطر السوق.</li> </ul>

	التعديلات السلوكية	<ul style="list-style-type: none"> <li>دمج افتراضات بشأن تخصيص شبه ساكن في الميزانيات العمومية في نموذج الميزانيات العمومية للصندوق.</li> <li>عدم مراعاة إجراءات الإدارة.</li> <li>بنود الدخل الصافي الأخرى، والأرباح الموزعة، والضرائب استنادا إلى سيناريوهات اقتصادية كلية وقواعد محددة مسبقاً.</li> </ul>
5- المعايير والمعلومات التنظيمية والقائمة على السوق	معايرة معلمات المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> <li>تغيرات في جودة القروض ومخصصات تستند إلى نماذج تابعة.</li> <li>تقدير المكاسب/الخسائر المتوقعة على حيازات السندات الحكومية وسندات الشركات مستمدة من نموذج الميزانية العمومية في الصندوق.</li> </ul>
	المعايير التنظيمية والمحاسبية القائمة على السوق.	<ul style="list-style-type: none"> <li>الحد الأدنى الإلزامي لرأس المال استنادا إلى الحد الأدنى التنظيمي (الضمني) لمجموع شريحة رأس المال الأولي، ورأس المال الأساسي ونسب كفاية رأس المال.</li> <li>منهج اتفاقية بازل الثانية/منهج موحد.</li> </ul>
6- شكل تقارير الإبلاغ عن النتائج	عرض المخرجات	<ul style="list-style-type: none"> <li>نسبة كفاية رأس المال للنظام بأكمله، ونقص رأس المال.</li> <li>(عدد البنوك) التي تجتاز أو لا تجتاز الاختبار؛ واحتياجات إعادة الرسملة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.</li> <li>تأثير مختلف محركات النتائج، بما في ذلك مكونات الأرباح، والخسائر الناتجة عن تحقق عوامل المخاطر المختلفة.</li> </ul>
الميدان		الافتراضات
<b>مخاطر السيولة</b>		
1- الإطار المؤسسي	المؤسسات المشمولة	<ul style="list-style-type: none"> <li>جميع البنوك الاثني عشر.</li> </ul>
	الحصة من السوق	<ul style="list-style-type: none"> <li>97% من أصول القطاع المصرفي.</li> </ul>
	البيانات والتاريخ الأساسي	<ul style="list-style-type: none"> <li>بيانات رقابية.</li> <li>بيانات عامة.</li> </ul>
2- قنوات انتشار المخاطر	المنهجية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحليلات نسبة تغطية السيولة على غرار اتفاقية بازل الثالثة.</li> <li>عدم توافق آجال الاستحقاق بحسب مجموعات آجال الاستحقاق.</li> </ul>
3- المخاطر والاحتياطيات الوقائية	المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> <li>مخاطر سيولة التمويل</li> <li>مخاطر سيولة السوق</li> </ul>
	الاحتياطيات الوقائية	<ul style="list-style-type: none"> <li>القدرة على الموازنة.</li> </ul>
4- صدمات طرف المنحنى	حجم الصدمة	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحليلات نسبة تغطية السيولة: تم رفع معدلات التدفق النقدي الخارج بنسبة 20%. وتتبع قيم المعلمات الأخرى المبادئ التوجيهية لاتفاقية بازل الثالثة.</li> <li>تمت معايرة تحليلات عدم توافق آجال الاستحقاق استنادا إلى الأحداث التاريخية وتقديرات الخبراء.</li> </ul>
5- المعايير والمعلومات التنظيمية والقائمة على السوق	المعايير التنظيمية	<ul style="list-style-type: none"> <li>جرى تقدير مؤشر بديل لنسبة تغطية السيولة مقابل 80% (اعتبارا من يناير 2017) و 100% (اعتبارا من يناير 2019).</li> </ul>
6- شكل تقارير الإبلاغ عن النتائج	عرض المخرجات	<ul style="list-style-type: none"> <li>معدل الاجتياز ونقص السيولة (إذا كان ينطبق).</li> </ul>